



# جوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتغطي بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

## المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوفي

معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

١٤٢١ - ١٤٢٢ هـ  
٢٠٠٠ - ٢٠٠١ م

الرسالة ١٥٦  
الحولية الحاوية والعشرون

## مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والعلوم (١٩٧٩-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، جوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنشائية ١٩٨١، مجلة الفريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

المسألة: ١٥٦

## المؤنث المجازي ومشكلات التقعيد

د. عيسى بن عودة الشريوني  
معهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - الحولية الحادية والعشرون - ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م



### المؤلف:

د. عيسى عودة الشريوي

أستاذ مساعد بمعهد اللغة العربية - جامعة الملك سعود

### البحوث والدراسات:

١ - (السمات الاتصالية لنشاط «المنظرة» ودورها في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها)، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، عدد ٥٩ - السنة الخامسة عشرة - صيف ١٩٩٧م.

٢ - (اعتبارات نظرية وتطبيقية في تدريس القواعد لمتعلمي العربية من غير الناطقين بها)، المجلة العربية للتربية، تونس.



## المحتوى

١٠	الملخص
١١	مقدمة
١٤	١ - تصورات المتكلمين
١٨	٢ - التنوع اللغوي
٢٤	٣ - التغير اللغوي
٢٥	٣-١ - المرحلة المختلطة
٢٦	٣-١-١ - اختبار تجريبي
٢٧	٣-١-٢ - النتائج
٢٨	٣-١-٣ - التفسير
٣١	٤ - اتجاه التطور
٣٨	٥ - مقاصد المتكلمين
٤٠	٦ - لماذا المؤنث المجازي؟
٤٩	الخلاصة
٦٣	المراجع
٦٣	(المراجع العربية)
٦٥	(المراجع المترجمة)
٦٥	(المراجع الأجنبية)
٦٧	ملحق

## الملخص

يتناول هذا البحث قضية المؤنث المجازي وأشكالها المختلفة من خلال التركيز على القاعدة المعروفة التي تقضي بجواز التنكير والتأنيث لكل مؤنث مجازي وتقرر هذه الدراسة أن القاعدة المذكورة تتطوي على خلل واضح لأن تطبيقها عملياً قد يؤدي إلى إنتاج لغوي غير منسجم مع طبيعة اللغة ومواضعها المستقرة في أذهان المتكلمين. وتعمل هذه الدراسة على البحث عن الخلفية التي صدرت عنها هذه المقولة وعن العوامل والمؤثرات التي أسهمت في تشكيلها. وهنا يبدو أن فكرة الجواز كانت متأثرة بعدد من العوامل المتشابهة التي تنبع غالباً من الطبيعة المعيارية الصارمة للدراسة التقليدية وعدم عنايتها بحقائق التنوع والتطور اللغوي، علاوة على ما تتمتع به ظاهرة الجنس المجازي نفسها من خصوصية تجعلها موضوعاً دقيقاً ومعقداً، وبعيداً بطبيعته عن الاستجابة المباشرة لآليات التقعيد النحوي الخالص. فمسألة العزو الجنسي على صلة وثيقة بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو أمر لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتشكل بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية والحضارية التي تتعرض لها الجماعة اللغوية. وإذا كان هناك من احتمال لوجود مسميات يمكن استخدامها بالوجهين فهو احتمال مرهون غالباً بمقاصد المتكلمين ومحدود بظروف التحول اللغوي.

## مقدمة

تميز اللغة العربية في إطار العزو الجنسي بين ناحيتين رئيسيتين هما: التذكير والتأنيث. ولا يقف هذا التقسيم بهذه الثنائية عند حدود الموجودات التي تتمايز على أسس السمات البيولوجية الحقيقية للجنس، بل ينطبق على سائر المسميات بما في ذلك الجمادات والمعاني وما يدخل فيها من أفكار ومشاعر وأمر غيبية أو مجردة. وفي ظل هذه الوضعية أضيف تفريع آخر ينقسم الجنس بموجبه إلى حقيقي ومجازي، بحيث يشير الأول عادة إلى الإنسان والحيوان مما تكون الفوارق الجنسية فيه مبنية على تمايز حقيقي، ويشير الثاني إلى ما عدا ذلك مما يكون العزو الجنسي فيه مبنياً على الاصطلاح لا غير.

وقد انفرد المؤنث المجازي في الدراسات النحوية من بين الأصناف الأخرى التي يمكن استنباطها من التقسيمات السابقة - المؤنث الحقيقي، والمذكر الحقيقي، والمذكر المجازي - بميزة لغوية لافتة للنظر تتمثل في القاعدة التي يمكن صياغتها على النحو التالي: (١).

«كل مؤنث مجازي يجوز تنكيره وتأنيثه»

ويعد هذا التعميم من المقولات الرئيسية في موضوع التنكير والتأنيث التي تمسكت بها كتب نحوية كثيرة وجعلتها من قواعد الراسخة. ولم تكن هذه المقولة - مثلها مثل الكثير من المقولات الأخرى - موضعاً للنقد أو الاعتراض، لو حتى التساؤل، بل كانت - على العكس من ذلك - من المقولات التي أعيد إنتاجها من قبل الأجيال المتعاقبة من اللغويين بون تغيير أو إضافة. ولم يشذ المحثثون عن هذا الإطار، فهناك من يقبناها تلقياً وتدريباً وهناك أيضاً من يعيد الدعوة إلى تبنيها من باب التيسير والتسهيل على مستخدمي العربية. يقول أحمد مختار عمر معتمداً على بعض المسوغات التي عادة ما تطرح عند مناقشة قضية المؤنث المجازي: «من أجل التيسير على مستخدمي اللغة أقترح القاعدة الآتية: كل ما كان مجازي التأنيث بدون علامة يجوز تنكيره. وعلى هذا يتصح كل من يقلبه لفظ بدون علامة تأنيث وليس لمؤنث حقيقي أن يعامله معاملة المنكر». (٢).

ولكن قبول هذه القاعدة على علاقتها لا يخلو من مشكلات، إذ إن تطبيقها على نطاق واسع سيوصل إلى نتائج لا يمكن أن تكون مقبولة عند متكلمي العربية، مما يدل على ما فيها من خلل واضطراب. ولنتأمل الأمثلة التالية:

١ - ١ - \* هذا أرض واسع<sup>(١)</sup>.

ب - \* بقي النار مشتعلًا لمدة طويلة.

ج - \* إذا طلع الشمس المنير فستعلم الخبر.

د - \* أهذا عينك الأيمن أم عينك الأيسر.

هـ - \* بكى حتى لبيض عينه.

ز - \* اشتريت هذا الطويلة الجميل بثمن زهيد.

ح - \* غرني نفسي الأمار بالسوء.

إن الشعور الذي يخالج القارئ أو السامع لمثل هذه الجمل هو أنها من إنتاج شخص لا يعرف العربية، ولا بد أنها ستوصف بالخطأ والانحراف من غالبية متحدثي العربية. ولكن الغريب في الأمر أن هذه الجمل لا تتعارض مع القاعدة التي أشرنا إليها؛ فما نجده هنا هو - بحسب تلك القاعدة - عبارة عن مؤنثات مجازية تبنت خيار التذكير، ومن ثم ظهرت علامات التذكير فيما اقترن بها من أفعال أو صفات أو أسماء إشارة<sup>(٢)</sup>.

إن ف هناك مشكلة. والسؤال هنا هو عن مصدر هذه المشكلة: أهى في التعميم الذي جاءت به كتب النحو وتلقفه عنها الدارسون؟ أم أنه في تلك التركيب التي سقناها للتمثيل على خلل المقولة القديمة؟ من الواضح أن الأمر يتعلق بالقاعدة النحوية نفسها أكثر من تعلقه بأي شيء آخر؛ فالجمل المذكورة في (١) صحيحة التركيب باستثناء المطابقة في الجنس الذي هو مدار القاعدة. وبهذا الانحراف البين فإن هذه الأمثلة تقدم نموذجاً يتحدى القاعدة ويقلل من مصداقيتها كمقولة تفسيرية أو حتى إرشادية يمكن الرجوع إليها عند الاستخدام.

ولكن هذه المقولة لم تنشأ من فراغ أو بمعزل عن المؤثرات اللغوية وغير اللغوية التي ربما أسهمت في تشكيلها وشجعت على بروزها على هذا النحو التعميمي الشامل. لذا سيحاول هذا البحث الكشف عن جذور المشكلة وعواملها، وتقديم التفسيرات لنشوتها واستدامتها بالصورة التي نجدها في كتب النحو. وسنبين في هذا الصدد أنها نتاج لمؤثرات متنوعة ومتشابهة منها ما يعود إلى طبيعة الدراسة اللغوية التقليدية وما فيها من نزوع إلى الضبط والتعديد ومنها ما يعود إلى طبيعة الظاهرة



المدرسة (ظاهرة العزو الجنسي) وما فيها من تعقد وخصوصية تبعدها عن طائفة التعقيد النحوي الصارم والمباشر؛ فمسألة العزو الجنسي تتعلق من ناحية بالبعد المفاهيمي للجماعة المتكلمة باللغة وهو ما لا يخضع مباشرة للتأطير اللغوي وإنما يتكّن بإيعاز من المؤثرات الاجتماعية والثقافية السائدة. كما أن هذه الظاهرة شديدة التأثير بعوامل التغير اللغوي، والتباين اللهجي وهو ما لم تعره الدراسات القديمة كبير انتباه، إذ تناولت تلك الدراسات مادة لغوية على قدر كبير من الاتساع جغرافياً وتاريخياً من منظور معياري موحد مما أدى إلى وضع آليات الدرس اللغوي في مواجهة أنماط عديدة من التنوعات التي كان من المحتم عليها أن تصعب مهمة التعقيد الصافي وتشوش نتائجها.

ومع أن التصور الأقرب في مجال العزو الجنسي لم يزل ثنائية التذكير والتأنيث هو أن تقوم على أساس تكاملي يتخذ إحدى الوجهتين لا غير، إلا أن احتمال وجود مسميات تحتل هاتين الوجهتين ربما شجع أيضاً على تبني تلك المقولة التعميمية. وقد تناولت هذه الدراسة السؤال عن إمكانية وجود هذه الظاهرة (ظاهرة وجود مسميات تستخدم بالوجهين) أصلاً من خلال القيام باختبار تجريبي مبسط هدفه التحقق من هذه الاحتمالية. وقد أوضحت النتائج أن هناك إمكانية لوجود هذه الظاهرة، ولكن من المؤكد أنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف اجتماعية وثقافية معينة، فهي غالباً ما تكون انعكاساً لمرحلة انتقالية خاصة في سياق التطور اللغوي، أو مظهراً من مظاهر القياس الخاطي، أو متأثرة بالتحيزات الفردية في الاستخدام التي تعمل بدورها على إفساح المجال لتنوعات مبنية على قصيدة المتكلمين أو التوسع المجازي للدلالات. وعليه فإن وجود هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون كافياً للنهوض بالمقولة التي تشرع للجواز المطلق لوجهتي العزو في المؤنثات المجازية.

وقد تناولت هذه الدراسة أيضاً مسألة حصر جواز التذكير والتأنيث في المؤنث المجازي فقط، وناقشت في هذا السياق عدداً من الأسئلة ذات العلاقة مثل أصلية المذكر والمقومات التي يرتكز عليها هذا الزعم. وقد حاولت الدراسة في مجملها أن تلقي بعض الضوء على مشكلة التعقيد وما يحاط به استخلاص القوانين اللغوية من محائير الأمر الذي يتطلب الفرز النقيق والمقتن للظواهر اللغوية من خلال وقائع الاستخدام الفعلي، علاوة على الوعي بطبيعة اللغة وما تسفر عنه عوامل التطور اللغوي من تداخلات قد تشوش عملية التعقيد وتربكها.



## ١ - تصورات المتكلمين

ليس هناك مرجعية منطقية أو لغوية يمكن الوثوق بها للتعرف إلى العوامل التي تتحدد على ضوءها ملامسات الجنس<sup>(١)</sup>. فاللغة من حيث هي نظام ووسيلة ناقلة لمفاهيم المجتمع الناطق بها لا تخبرنا بالأكية التي تفرض نكرية أو أنثوية بعض المسميات، مثلها في هذا الشأن مثل كافة المعايير المنطقية التي يمكن أن يستعيرها الباحث في تعامله مع اللغة. إن ظاهرة التذكير والتأنيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالبعد المفاهيمي لاستخدامي اللغة، وما ينشأ لديهم من تصورات بأثر من ثقافتهم وعاداتهم ومعتقداتهم. وكما أن هذه المقومات النفسية والذهنية عرضة للتغير مع الزمن، فكذلك ما يرتبط بها في الجانب اللغوي. ولهذا نجد المسميات المجازية الجنس أكثر قابلية للتحويل لكونها لا تعتمد على مقومات موضوعية راسخة وثابتة عبر الأجيال والثقافات، على عكس الجنس الحقيقي<sup>(٢)</sup>. ولعل هذا من بين الأسباب وراء نشوء صور مختلفة من حيث العزو الجنسي في المجتمعات اللغوية المختلفة وعبر الأجيال. يضاف إلى ذلك أن الجنس في اللغة بحكم كونه جزءاً رئيسياً من مكوناتها الدلالية يقوم على العرف، واصطلاح الجماعة المتكلمة، مثله في ذلك مثل الأجزاء الأخرى التي تقوم عليها الصورة الدلالية<sup>(٣)</sup>. فكلمة مثل «شمس» مثلاً، تفيد معنى الكوكب المعروف مضافاً إليه التأنيث في هذه الحالة. وكما أنه ليس بوسع آليات التحليل اللغوي الصّرف أن تحدد لنا على وجه الدقة المسببات الحقيقية التي تؤدي إلى ربط لفظ بمعنى معين أو للعكس فإنها أيضاً لا تستطيع أن تتلنا بصورة يقينية على الخلفية الموضوعية للعزو الجنسي المجازي في مثل هذه الحالات.

يؤكد فنديرس، على ضوء ما لاحظته في الفرنسية، أن التمييز بين المذكرات والمؤنثات المجازية «لا يقوم على العقل: إذ لا يمكن لإنسان كائناً من كان أن يقول لماذا كانت table «مائدة» و chaise «مقعد» و saliere «إناء الملح» مؤنثة في حين كانت tabouret «مقعد مطبخ» و fauteuil «مقعد بجوانب» و encrier «إناء السكر» مذكراً»<sup>(٤)</sup>.

فالمسألة - إذن - ليست خاضعة لآليات التحليل اللغوي الصّرف. وحتى إذا اعتبرنا كلمة «قواعد» غطاء مصطلحياً لمعالجات لغوية متنوعة يدخل فيها الصّرف

والصوت والتركيب وكذلك المعنى بما له من علاقات متشابهة مع هذه الفروع، فإن مسألة الربط بين المسميات ودلالاتها الجنسية، تظل مرهونة في جانب كبير منها بعوامل فوق - لغوية. وإذا اعتبرنا النحو في صورته الأكثر تقييداً مشغولاً ببناء الجملة وتحليل عناصرها التركيبية المختلفة، فإن مهمته بالنسبة لموضوع الجنس تنتهي عند حد النص على مطلب المطابقة بين العناصر ذات العلاقة. وهكذا فإن النحو يؤكد على ضرورة المطابقة في التركيب الموجودة في (٢) فيما يلي وما شابهها (أي بين الفعل والفاعل، وبين الاسم والصفة من حيث الجنس)، ولكنه لا يستطيع أن يفسر لماذا كانت الأولى منكرة والثانية مؤنثة.

## ٢ - ١ - ضاع الخاتم الجديد.

### ب - اشتعلت الحرب الكريهة من جديد.

وإذا افترضنا أن مفاهيم العزو الجنسي تتخذ - في الغالب الأعم - وجهة واحدة في إطار الثنائية منكر/مؤنث، فإن القول بجولز الوجهين يتعارض مع أحادية العزو تعارضاً صريحاً لأن النتيجة المترتبة على ذلك هي تشتيت الاتجاه وجعله ثنائياً بطل لأن يكون أحادياً، فما يعتبره أفراد المجتمع اللغوي مؤنثاً لا غير تعتبره القاعدة المذكورة قابلاً للوجهين. ولعل هذا هو السبب في النفور الحادث عند سماع جمل من النوع الموجود في (١)، والتي جاءت على نحو معاكس للتصورات القارة في أنهما المتكلمين. إن التحولات أو «الانحرافات» التي قد تلم بوجهة العزو الجنسي - كلن يتحول من التأنيث إلى التذكير أو العكس - في فترات زمنية معينة أو بيئات جغرافية محددة لا تعد انحرافات نحوية بالمعنى الحرفي للكلمة، ولكنها في الواقع مترتبة على تحولات مفاهيمية أو تحكمات اعتباطية بتأثير التحول الثقافي والنفسي والتباعد الزماني والمكاني كما سنبين في الأجزاء اللاحقة، فلا قانون النحوي شيء والمفاهيم المرتبطة بالجنس شيء آخر. وإذا كان النحو يتمتع بشيء من الثبات النسبي، لو على الأقل البطء في التغير، فإن الجانب الدلالي، وخلصه بالنسبة للمسألة التي هي موضع النقاش، يعد أكثر هشاشة وقابلية للتحويل. وعلى الرغم من التعالق الذي تفرضه الظاهرة اللغوية على مكوناتها المختلفة - تركيبية كانت أو دلالية - إلا أن التحولات المفاهيمية لا تستلزم بالضرورة تحولات مقابلة في الجانب التركيبي أكثر من استيعاب تلك التحولات من قبل القوانين ذات العلاقة. والذي نتصوره هنا هو أن

القانون النحوي المتعلق بمسائل المطابقة في التنكير والتأنيث بقي في العربية كما هو، وبذلك فهو يخدم التصورات أياً كانت وجهتها ولا يفرضها على المتحدثين.

وهكذا فلن إشكالية المقولة المتداولة عن العزو الجنسي بالنسبة للمؤنث المجازي تصدر في جزء منها عن مدّ النحو إلى خارج حدوده، أو تكليفه بدور ليس بمقدوره أن يقوم به. فمسألة تقسيم الأسماء بعلامة على أساس الجنس هي في الأصل مسألة مفاهيمية تتعلق بما يستقر في وعي الناطقين من تصورات (اعتباطية) إزاء تلك المسميات، ولا يمكن للتحايل اللغوي التنبؤ بها أو تقنينها.

ولعله بسبب من اعتباطية «الجنس النحوي» نجد هذه الظاهرة أقل تطابقاً عبر اللغات، فما تذكره لغة من اللغات قد نوّنته أخرى أو العكس. فكلمة «كرسي» مثلاً تعد منكرة في العربية ولكنها مؤنثة في الفرنسية، وكلمة «شمس» تعد مؤنثة في العربية ولكنها منكرة في الأوردية<sup>(١)</sup>. ولا يقتصر الخلاف على هذه اللغات المتباعدة، بل إننا نجد أمثلة له في اللغة أو العائلة اللغوية الواحدة. فاللهجات العربية قديماً وحديثاً ليست دائماً على وفاق فيما يخص مسائل الجنس<sup>(٢)</sup>، وكذا فلن مقارنة بعض المسميات في اللغات السامية يشير إلى نفس النتيجة، فكلمة «عصفور» منكرة في اللغة العربية ولكنها مؤنثة في العبرية والسريانية، «وجناح الطائر» منكر في العربية والعبرية ولكنه مؤنث في السريانية، ولفظ مكبد، مؤنث في العربية والسريانية ولكنه منكر في العبرية<sup>(٣)</sup>.

وقد حاول بعض اللغويين أن يقدم بعض المقومات التصورية العامة لربط المسميات بجنس محدد فينكر جيسينيوس Gesenius مثلاً، أن المنكر أطلق في العبرية وفي الساميات بعلامة «على كل ما هو خطر ومتوحش وضخم وقوي وشجاع وعظيم ومحترم... على حين أطلق المؤنث على ما يتعلق بالأمومة والإحسان والإطعام والتغذية، وكل ما هو ضعيف ووديع وتابع...»<sup>(٤)</sup> وقريب من هذا ما ذكر ونسبت Wensinck من أن اللغات السامية تلتفت في عملية العزو الجنسي بعوامل الدين والتقاليد والمعتقدات العامة، فبسبب ما رأوا في المرأة من سحر وغموض ألحقوا بها كل طواهر الطبيعة الغامضة. ومن تلك الأسماء كل ما عبر عن الأرض وأجزائها كالطريق والبيئر ثم الجهات الأربع، ومعظم مظاهر الطبيعة من ريح وسحاب، وأخيراً



تلك الأسماء التي تدل على الممالك والمدن والأجزاء المزدوجة والأسلحة والحجارة وبعض الحيوان... إلخ»<sup>(١)</sup>.

وإذا افترضنا أن شيئاً من ذلك ربما كان موجوداً في عهود مبكرة بالنسبة لبعض التسميات إلا أنه لا يستطيع أن يغطي كل ما تحفل به اللغة من مؤنثات أو مذكرات مجازية، ويؤكد شوقي الفجار، بالرغم من تبنيه لفكرة «التولد والإنتاج» لتفسير تأنيث التسميات المجازية كالارض والسماء والشمس واليد والعين والبشر وما إلى ذلك، أن هذا الاتجاه قد يتعثر أمام بعض الأسماء مما يقتضح أو يلزم معه شيء من التكلف»<sup>(٢)</sup>.

## ٢ - التنوع اللغوي

تركز اهتمام القدماء في مجال الدراسة اللغوية على التعميد ووضع الصيغ العامة التي تمثل الأحكام المستنبطة من مجموع المادة اللغوية. ومع أن هذا الاتجاه استطاع أن يقدم من الناحية العلمية خدمة استثنائية للغة إذا ما قسنا قيمته كإلجاز في مل الأهداف التي حركت العمل اللغوي ابتداءً والتمثلة في رسم الصورة الموحدة والمقننة للعربية، إلا أنه ينطوي على إشكالات منهجية أثرت في نتائج هذه الدراسات وحددت مساراتها بطرق متعددة. ولعل من أبرز هذه الإشكالات أنها تناولت مادة لغوية متسعة في الزمان والمكان، ومن ثم مكتنزة بأنماط عديدة من التنوع اللغوي<sup>(١)</sup>. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو هل يمكن أن تكون التنوعات اللهجية من بين الأسباب التي أدت إلى القول بجواز التنكير والتانيث؟

هناك جوانب متعددة تعرر جانب الإيجاب في إجابة هذا السؤال. فالتنوع اللهجي من حيث وجوده يعد أمراً مؤكداً، وهناك في ثنايا البحث اللغوي القديم إشارات - وإن كانت مقتضبة - إلى بعض مظاهر هذا التنوع المرتبط بأنماط الكلام لدى القبائل المختلفة. وقد كل النظر اللغوي في السابق يتردد إزاء هذا التعدد بين ممارسة شيء من الانتقاء والتفضيل وبين الوقوف عند حدود الإشارة ومجرد التسجيل ولكن لم يكن هناك تتبع تاريخي يرصد مظاهر التطور اللغوي داخل الدوائر المجتمعية المختلفة ويسجل نتائج تفاعلها مع الدوائر الأخرى.

ويود أن ننبه إلى أن ما نحاوله هنا ليس طرح الأسلوب الأمثل لدراسة اللهجات أو أي من مظاهر التنوع اللغوي<sup>(٢)</sup>، ولكننا نهدف بالدرجة الأولى إلى الكشف عن تأثير هذه العوامل في الدراسات اللغوية القديمة التي صدرت عنها القاعدة موطن البقايا. وهنا نجد أنه من الطبيعي، في سياق التناول المعيارى الذي كان يمثل الهدف الأبرز للدراسات اللغوية القديمة، أن تصطبغ تلك الدراسات بصيغة لغوية صارمة وأن يكون الاهتمام منصفاً على إبراز الجوانب المشتركة، وعلى الانتقاء أو التاليف بين الاستخدامات المختلفة. ولا شك أن الصعوبة الحقيقية التي تطرحها اللهجات في هذا الصدد تكمن في معوقاتنا الفطرية للتعميد المعيارى الذي يطمح إلى استنباط

التعميمات والقوانين العامة التي تحكم ظاهرة من الظواهر. وهكذا فإن مظاهر التنوع إذا استمعنا لرؤيتها على أسس علم اللغة الاجتماعي وركزنا على الجانب اللغوي الذي تتمحور حوله الدراسات المعيارية - ستضع أمام الباحث عدداً محدوداً من الحيلولة يمكن إجمالها فيما يلي.

- ١ - قصر التعميمات على النطاقات المتجانسة واعتبار ما خرج عنها شاذاً
  - ٢ - الاكتفاء بطرح لوجه التنوع دون تدخل معياري أو تفضيل وجه على آخر
  - ٣ - دمج ناتج التباين اللهجي بطريقة قد تكون متعسفة لإصدار حكم موحد<sup>(١)</sup>.
- ونجد هنا أن الخيارين الأولين لا يشكلان عقبة حقيقية في سبيل استخلاص أحكام لغوية قد تكون مفيدة ومقبولة، ولكن الخيار الثالث يبدو أكثر إشكالاً وأقل منطقية. ويبدو هنا أن القاعدة موضع النقاش تنتمي إلى الصنف الأخير، إذ إنها تحاول السيطرة على مشكل التنوع اللهجي بطريقة قسرية.

بقي أن نشير هنا إلى أن درجة التشويش التي تنشأ عن التنوعات اللهجية قد تختلف باختلاف الظاهرة المدروسة. فهناك مواضع تبرز فيها الخصوصيات اللهجية عن نحر استثنائي واضح بحيث لا يحق التصور العام لو يشوش السمات الرئيسية للنظام اللغوي. وأبرز مثال على ذلك اللهجة المسوبة لبني عقيل التي تجيز وجود الفاعل الظاهر مع وجود الطبقة العددية في التراكيب الجمالية نحو «حنثوني إخوانك». لمحدودية هذا النمط من الاستخدام تبدو واضحة ليس من جهة القلة فقط ولكن أيضاً من جهة ما توحى به المعرفة النفسية بالقوانين التركيبية التي يختزنها الناطقون باللغة. ولكن مظاهر التعارض بين اللهجات ليست دائماً على هذا القدر من الوضوح الذي يسهل مهمة تصنيفها ومقارنتها بالاستخدامات الأكثر قبولاً. فهناك حالات تتخذ فيها وجهات النظر اللهجية وزناً متكافئاً لا يخول الدرس إعلاء إحداها عن الأخرى دون اللجوء إلى مسوغات من خارج اللغة كما هي الحال في استخدامات التذكير والتأنيث في اللهجات المختلفة<sup>(٢)</sup>.

وإذا أردنا تقييم الطريقة التي تمت بها المقاربات القديمة لمظاهر التنوع اللهجي في استخدامات المؤنث المجازي في ضوء النظريات الحديثة فلنجد أنها تقتصر إلى ناحيتين هامتين ربما كان لغيابهما علاقة بظهور تلك المقولة التعميمية الخاطئة وتمثل الناحية الأولى في أن الدراسة القديمة لم تلتزم بعينات لغوية محددة من حيث

الزمن والموقع الجغرافي، وإنما اتجهت إلى التوحيد بين التنوعات المختلفة واعتبار الجميع مادة واحدة. ومن المحتم أن تكون النتائج في ظل هذا تناول مختلفة عما هو كانت للغة العربية محددة زمنياً ومكانياً بحيث تسكن من تامل نظام لغوي أقرب إلى التحليل<sup>(١)</sup>. أما الناحية الثانية فتتمثل في إغفال مزية التغير التي تعد اللغة بموجبها نظاماً ديناميكياً وموضوعاً للتغير والتحول المستمر<sup>(٢)</sup>.

وعلى الرغم من قلة الاعتناء باللهجات وما تفرزه من ظواهر إلا أن المؤلفات المبكرة في موضوع التانيث تضمنت إشارات متفرقة إلى المرجعيات اللهجية مما يثبت وجودها كمظهر من مظاهر التنوع وقد تضمن كتاب الفراء وكتاب ابن الأنباري أكثر الإشارات المتعلقة بهذه الناحية، التي اعتمد عليها من جاء بعدهم إلى حد بعيد، وللتمثيل نورد نموجاً مما يذكره الفراء عند حديثه عن بعض المسميات ومعاملتها من حيث الجنس عند قبيلة معينة أو مجموعة من قبيلة فالعنق - مثلاً - مؤنث في قول أهل الحجاز، ومنكر عند غيرهم<sup>(٣)</sup>، والذراع أنثى ولكنها تذكر عند بعض بني عُكْل<sup>(٤)</sup>، والإبهام مؤنثة عند الغالبية باستثناء بني أسد لو بعضهم، لهم يستخدمونها مذكرة<sup>(٥)</sup>، والقدر أنثى ولكنها تذكر عند بعض قيس<sup>(٦)</sup>. ومن مثل هذه الملاحظات أيضاً قوله إن «أهل الحجاز يقولون هي النخل وهي البسر والتمر والشعير... وكل جمع كان واحدته بالهاء وجمعه بطرح الهاء، فإن أهل الحجاز يؤنثونه وربما نكروا، والأغلب عليهم التانيث وأهل نجد ينكرون ذلك وربما أنثوا والأغلب عليهم التذكير»<sup>(٧)</sup>. وقد انتقل الكثير من مثل هذه الملاحظات إلى الكتب اللاحقة بصورة تكاد تكون حرفية وخالية من الإضافات، باستثناء كتاب ابن الأنباري الذي يعد من أوسع المصادر التي تناولت موضوع التذكير والتانيث وأكثرها شمولاً.

وإذا ألقينا نظرة عامة على غالبية كتب المنكر والمؤنث التي جاءت على شكل مدونات معجمية مختصرة تهدف إلى التعريف بكيفية استخدام بعض الأسماء من ناحية الجنس (المجازي) وإرشاد مستخدمي اللغة في هذا للضمير، نجد أنها تميل إلى عرض التنوعات الاستخدامية من خلال أبواب مختصرة يقلب عليها الطابع التعميمي، من مثل

١ - أسماء مذكرة لا غير.

٢ - أسماء مؤنثة لا غير.

٣ - أسماء قد تذكر وقد تؤنث.



ولعله من الواضح هنا أن الأمرين الأولين لا يطرحان أي إشكال لمسألة التفكير والتأنيث، بل هما في الواقع يدلان ضمناً على بطلان القاعدة النحوية القائلة بحوار تفكير كل ما هو مؤنث مجازي، إذ كيف يمكن أن تقبل القاعدة السابقة مع وجود ما يؤكد أن هناك مؤنثات مجازية لا تستخدم إلا مفكرة أو مؤنثة؟ يبدو هنا أن المشكلة تتركز في النقطة الثالثة التي يوحى ظاهرها بجواز الوجهين، خاصة إذا نظرنا إليها من خلال العناوين التي جاءت تحتها في الكتب القديمة من نحو: «ما يجوز تفكيره وتأنيثه»، «باب ما يذكر ويؤنث من الإنسان» و«باب ما يذكر ويؤنث من سائر الأشياء»<sup>(١)</sup> وما أشبه ذلك من العناوين. وإذا تجاوزنا الطابع التعميمي لهذه العناوين وركزنا على ما تحتويه من مدخل، وجدنا الكثير من التفاصيل التي تحتاج إلى فرز وإبراز. فبإمكاننا عند التأمل أن نرجع الجواز المزعوم في كثير من تلك الطائفة من الألفاظ إلى المؤثرات اللفظية، كما هي الحال في عنق وما شاكلها<sup>(٢)</sup>، أو إلى اختلاف المعاني المعاني التي يقصد إليها المتكلمون<sup>(٣)</sup>، كما هي الحال في «اللسان» ونحوه، حيث يُنكر إذا قصد به العضو المعروف، ويؤنث إذا قصدوا باللسان قصد الرسالة، أو القصيدة من الشعر<sup>(٤)</sup>. ولما ما يتبقى بعد ذلك من اللفاظ - وهو عند قليل ومحدود - فالذي يغلب على الظن أنها إما متسببة عن تنوعات لفظية لم يتحقق من مصدرها فتركت هكذا، أو أنها كانت معتمدة على نصوص شعرية تخالف - لأسباب فنية أو اضطرارية - الاستخدامات الشائعة<sup>(٥)</sup>، أو أنها - عند استبعاد المؤثرين السابقين - تمثل مرحلة انتقالية يتردد فيها الاستخدام بين التفكير والتأنيث<sup>(٦)</sup>.

وفي كل الأحوال السابقة نجد أن أمر الجواز المطلق أمر مستبعد وليس له ما يسوغه على عكس ما توحي به عناوين الأبواب التي تتضمن الألفاظ المنسوبة إلى الجواز.

إنّ فهناك ما يشير فعلاً إلى وجود تنوعات لفظية في مسألة التفكير والتأنيث، ولكن الملاحظات المتفرقة في هذا الشأن لم تنشئ تياراً مستقلاً يركز على هذا التنوع ويعمل على تقصيه وتحديده زمنياً وبشرياً، بل سرعان ما اختفت تلك الإشارات وتحولت المادة التي صدرت عنها تلك الإشارات إلى كيانات موحدة يُنظر إليه من منظور «ما ورد عن العرب»، وأصبح الاستنتاج يقوم على فكرة أن مجرد وجود الوجهين يعني حوازمهما بإطلاق. ولعل المسألة تطورت فيما بعد، وخلصت في الكتب النحوية

الصرفه، إلى أبعد من هذا حيث لم تقتصر على الرويات بل تعدتها إلى القول بجوار  
التذكير والتأنيث في المؤنثات المجازية بعلامة كما هي الحال في القاعدة موضع النقاش  
ولا يخلو هذا الإجراء في صيغته البسيطة (التي تكتفي بنكر الجواز فيما روي  
بالوجهين) وفي صيغته القصوى (القليلة بجواز الأمرين في كل ما تكون نسبة التأنيث  
إليه نسبة مجازية) من مجازفة بحقائق لغوية/اجتماعية هامة، خاصة إذا أخذنا في  
الحسبان قضية التطور اللغوي وما ينشأ عنها من تحولات مفاهيمية ربما جعلت  
الأنواع في وقت من الأوقات تنحاز إلى استخدامات معينة وتنفر من أخرى بصرف  
النظر عن الصورة التي وردت عليها في المراحل السابقة. ومما يزيد الأمر تعقيداً أن  
قضية العزو الجنسي تنفرد عن غيرها من مسائل الخلاف أو ظواهر التنوع الأخرى  
بكونها مرتبطة، كما أشرنا من قبل، بالعرف وما تصطلح عليه الجماعة من تذكير أو  
تأنيث بناء على تصوراتها الخاصة. وعليه فإن مجرد ورود اللفظ معينة بالتذكير  
والتأنيث في اللهجات المختلفة لا يعد كافياً لاستساعة الاستخدامين سواء في الوقت  
المزامن لتلك الاستخدامات أو في الفترات اللاحقة لها. ولتوضيح ذلك نطرح الأمر من  
خلال التمثيل التالي:

لنتصور أن لهجة ما (أ) تؤنث كلمة «سُلم» ولهجة أخرى (ب) تنكر هذه  
الكلمة فالتوقع هو أن المتكلمين من (أ) لن يتقبلوا سوى التذكير، على حين لن يتقبل  
المتكلمون للهِجة (ب) سوى التأنيث. وحتى في حال الافتراض اللهجي والتأثير المتبادل  
فإنه من المستبعد أن يتبع ذلك تحول مباشر من اللهجة الأولى إلى الثانية، وإن حدث  
مع مرور الوقت فإنه لن يشمل ذلك كل الأفراد بدرجة متساوية. ومن هنا فإن الحكم  
أو القول بجواز الأمرين يعد مضللاً إلى حد بعيد، فهي كثير من الأحوال يكون  
استخدام اللهجة (أ) خاطئاً من وجهة نظر متحدثي اللهجة (ب)، والعكس بالعكس  
بالنسبة لمستخدمي اللهجة (أ).

وإذا ابتعدنا عن المرحلة التاريخية التي تجمع (أ) و(ب) فإننا نبصاً ومن  
ناحية مثالية لا يمكن أن نعد مقولة الجواز تشريعاً مفيداً للأجيال اللاحقة إلا إذا  
افترضنا أن المتحدث هنا ينتمي إلى لهجة دنيا تختلف عن (أ) و(ب) ولكن هذا محال  
طبعاً في العربية التي تطرح مسألة الجنس من خلال منظومة ثنائية، (التذكير أو  
التأنيث). والأمر الطبيعي في هذه الحالة هو أن المتحدث المتأخر ويحسب اتصاله

بإحدى اللهجتين سيألف إحدى الوجهتين: إما التذكير وإما التأنيث، وسيستهجن في الغالب الاستخدام المعكوس لما يلقفه.

والتأكد من هذا فإنه يمكن أن تنتظر إلى موقف العربية الراهنة من بعض الاستخدامات التي تخلف ما يستقر في الأذهان بالنسبة للجنس. قلن بين الأرواح التالية من الجمل.

٢ - ١ - لذهب جميل في أعناق النساء.

ب - \* لذهب جميلة في أعناق النساء.

٤ - ٢ - هذا سلطان جائر.

ب - \* هذه سلطان جائرة.

٥ - ١ - هذه سكين حادة.

ب - \* هذا سكين حاد.

عن الرغم من أن الألفاظ المعنية هنا قد رويت بالوجهين في اللهجات العربية القديمة إلا أن الاستخدام الثاني يبدو غير مقبول في ضوء ما اعتدنا عليه في معاملة هذه الألفاظ<sup>(١)</sup>.

والخلاصة أن التعميمات التي تناولت ظاهرة التأنيث المجازي كانت فيما يبدو مدفوعة بالرغبة الشديدة في الضبط المعياري وربما التبسيط أحياناً، ولكنها - إذا شئنا الدقة - لا تمثل الإجراء المثالي لتحقيق تلك التبسيط؛ فالتكلم سيجد عنناً في الاستفادة من تلك التعميمات لأنها لم تراعى خصوصية هذه الظاهرة التي تقوم في الأصل على نحو تكاملي لا يسمح عادة بتعدد جهات المرور (إلا على نحو ضيق، كما سنرى في الجزء ٣-١). ومثل هذه التعميمات، وإن كانت أقل خطراً في الشق المتعلق بما ورد عن العرب بالوجهين (على اعتبار أن المستخدم في كلا الحقلين يتوافق مع الاستخدامات السابقة ويكون امتثالاً لها بشكل أو بآخر)، إلا أنها قد تؤدي إلى الخلط وتسويغ الأخطاء على عكس ما يؤمل منها، علاوة على ما قد ينشأ عنها من إصعاف للحس اللغوي الطبيعي لدى المتكلمين<sup>(٢)</sup>.

## ٣ - التغير اللغوي

قلنا من قبل إن المادة اللغوية التي اعتمد عليها الذخاة الأوائل تشمل مساحة واسعة زمنياً وجغرافياً، وأنها من الطبيعي أن تشمل تبعاً لهذا على قول متعددة من التنوع اللغوي عن تطور اللغة وتحولاتها عبر الحقب التاريخية المتتالية. يشير الجندي إلى أن أهم عوامل الاختلاف التي نشهدنا في استخدام التذكير والتأنيث ربما كان راجعاً إلى عملية انتقال اللغة من السلف إلى الخلف، وهذا الممر التاريخي كميل بأن يحدث تطوراً في الكلمة حيث أُنثت في زمن ثم ذُكرت في زمن آخر، كما أن بعض الكلمات قد أثرت الانعزال فبقيت أثرية متحفة<sup>(١)</sup>. والتغير اللغوي عملية مسلعة في الظاهرة اللغوية وقانون مطرد لا تكاد تحيد عنه لغة من اللغات. ولا شك أن مهمة التحليل لمادة على قدر كبير من الاتساع والامتداد التنوع ستكون مهمة صعبة وشائكة.

وليس من السهل أن نتتبع على وجه الدقة أمثلة بارزة لظواهر التغير اللغوي في المؤلفات القديمة التي لم تكن أصلاً بهذه المسألة. فالأكثريّة الغالبة من المؤلفات لم تشر إلى تدرج زمني معين أو تربط ظهور بعض الصيغ بوقت أو ظروف حضارية أو اتصالية معينة. بل عوملت كل الاستخدامات المطردة والمتنوعة من منظور موحد وانتهى كل ذلك إلى حيز ضيق لا يبدو فيه أي أثر للعوامل التاريخية وعلامح التغير. ومع أن المؤلفات النحوي الذي تناول قضية التأنيث امتد على فترات زمنية طويلة إلا أن ذلك لم يغير في الأمر شيئاً لأن المتأخرين اعتمدوا اعتماداً شبه مطلق على المادة التي جمعت في العهود المبكرة وعلى المؤلفات التي صدرت عنها المعالجات الأولية لتلك المادة. فلم تلتفت المؤلفات المتأخرة في الغالب إلى الاستخدامات المعاصرة لها ومن ثم فهي لا تخبرنا بالكثير عن مظاهر التغير في مسألة العزو الجنسي<sup>(٢)</sup>.

ولكن هذه الرضعية لا تنفي حقيقة التغير الذي تخضع له الظاهرة اللغوية في رحلتها عبر الأجيال، ولحتكك المجتمعات البشرية بشعوب أو بيئات أخرى. ولعل ملاحظة الاستخدامات اللغوية الراهنة في المجتمعات العربية المختلفة تقيض بالشواهد على مقدار ما تعرضت له اللغة في هذا الجانب وغيره من الجوانب الأخرى من تعير

وفي سياق عوامل التغير اللغوي ودورها في بلورة لشكل جديدة واستخدامات مستحدثة نريد أن نناقش في الجزء التالي بعض مظاهر هذه المؤثرات التي ربما كانت مسؤولة عن وجود اللفظ تبدو قليلة للاستخدام بالوجهين.

### ٣-١- المرحلة المختلطة

نحن قررنا أولاً أنه من المستبعد أن يُستخدم لفظ ما في مجتمع لغوي متجانس بالتذكير والتأنيث ويكون صحيحاً في الحالتين. هذا مبدأ نصوري عام ينبع من حقيقة أن التذكير والتأنيث أمران متعاكسان في الطبيعة ومتعارضان من حيث التصور العقلي الذي يصدر عنه الأداء اللغوي. وشواهد الأداء اللغوي المعززة لهذا المبدأ واضحة ومتعددة، وتعد أكبر دليل على مصداقيته. ولهذا فإن استخدام العربية لا يمكن أن يقبل مثلاً تأنيث «كتاب» و«قلم» و«باب» ونحوها، ولا تذكير «شمس» و«نار» و«حرب» ونحوها.

والسؤال الذي نطرحه هنا، استكمالاً للصورة واستقصاء للعوامل التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء التعميمات التي أثارها مشكلة الجنس النحوي، هو هل يمكن - وحتى في حال استبعاد الظواهر اللهجية والتأنيث اللغوي - أن توجد حالات يستخدم فيها اللفظ الواحد بالوجهين؟ الإجابة التي نميل إليها هي أن هناك إمكانية لحدوث مثل هذا، ولكنها إمكانية محدودة ومقيدة بظروف وعوامل متعددة. وسنخصص هذا الجزء لمناقشة هذه الظاهرة وأسبابها وما تنطوي عليه من ملاحظات وأبعاد لغوية قد يفيد الوعي بها في تفسير ظواهر مشابهة.

ولندأ بطرح بعض الأمثلة التي لا يبدو أنها تنفر من الأزواج الجنسي على النحو الذي وجدناه في الأمثلة التي بدأنا بها هذا الجزء.

٦ - أ - نراعه مغتول كقطعة من الفولاذ.

ب - نراعه قوية وضرباته مؤلمة.

٧ - أ - كلن ساقه يتلوى كالخيزران.

ب - خرحت ساقه في الحادث.

٨ - أ - خرج وكفه مطخنة بالدماء.

ب - كان كفه ملطخاً بالدماء.

٩ - أ - هذه سبيل الحق، من اتبعها فقد نجا.

ب - سبيل الشرفاء هو السبيل إلى المجد.

١٠ - أ - هذه سوق واسعة وأنيقة.

ب - هذا السوق منظم ونظيف.

١١ - أ - آتفه مخروم.

ب - آتفه مخرومة.

لقد أن لنبه هنا إلى أن هذه الثنائيات من الأمثلة قد لا تكون جميعها متساوية من حيث درجة القبول، ولكنها على أية حال لا تمثل نفس القدر من الانحراف الذي نجده في الأمثلة الأخرى كالتي صدرنا بها هذا البحث. يضاف إلى هذا أن الانحراف، إن وجد، فهو نسبي يعتمد إلى حد بعيد على الكفاءة اللغوية للمتكلم وطبيعة التكوين اللغوي الذي يصدر عنه. ولهذا فلن الحكم على هذه الناحية يقتوع بتنوع المرجعيات اللغوية والثقافية والاجتماعية للأفراد<sup>(١)</sup>.

لكن المهم هنا كما أسلفنا هو أن احتمال قبول وجهي الجنس موجود، وإن لم يكن موجوداً بالإجماع، فهو موجود عند البعض على الأقل. وهذا يعد كافياً في حد ذاته لتأييد هذه الظاهرة الخاصة التي يمكن تلخيصها ممثلاً لوجه من لوجه التنوع اللغوي.

#### ٣-١-١- اختبار تجريبي:

وللتحقق من إمكان حدوث هذا النمط من الازدواج عملياً وبشكل يبعد المسألة عن الجنس الشخصي أو الاستنتاجات الذاتية قمت بتجربة صغيرة وببساطة لاختبار هذه النقطة بالذات. وقد تم انتقاء عدد من المهرجات التي يطلب عن الطن لاحتلاطها من ناحية الجنس، وكانت عبارة عن ثماني كلمات من أعضاء الجسم (أنف، بطن، كرش، ساق، ثراع، كف، قدم، إصبع)، وقُمت من خلال عدد من الحمل في سباقات تركيبيية تتطلب ظهور المطابقة في ناحية الجنس. وقد كان هناك قائمتان متشابهتان من الجمل ولكنهما متعاكستان من حيث العزو الجنسي فإذا كانت للحملة في القائمة الأولى تقول مثلاً: «ساقه نحيل كعود قصب» فإنها تظهر في القائمة الثانية على هذا النحو: «ساقه نحيلة كعود قصب». وقد طُلب ممن يشترك في التجربة

أن يحدد، ومن خلال الإشارة في حقول أعنت سلفاً، سلامة أو عدم سلامة الجمل في كل من القائمتين. (انظر الملحق رقم ١)

وحرصاً على تلقائية الاستجابات وطبيعتها لشرطت التوجيهات أن يجيب المشترك على القائمة الأولى أولاً دون النظر إلى الثانية لكيلا يلاحظ التعارض في مسألة الجنس الذي يمثل النقطة المقصودة في الاختبار فيلجأ حينئذ إلى ذاكرته لبحوية ويُجري بعض التغييرات في إجاباته السابقة.

ولمريد من التأكد من أن استجابات المشاركين تصدر عن مجموع معرفتهم اللغوية الراهنة وليس عما يتذكرونه من قواعد فقد عُولت التجربة على إخفاء الهدف المقصود، أو النقطة اللغوية المراد قياسها، واستخدمت لهذا الغرض أخطاء لغوية أخرى ليست مقصودة وغير متعلقة بالتنكير والتانيث وذلك لصرف الانتباه عن النقطة المدروسة. وقد احتوت كل الجمل في المجموعة الأولى على أخطاء خارجية من هذا النوع على حين خلت المجموعة الثانية تماماً من هذه الأخطاء. ولكي نعرف أن الجملة التي توصف بالانحراف هي كذلك لاحتوائها على خطأ في المطابقة الجنسية أو لسبب آخر، طلب من المشترك أن يضع خطأ تحت الكلمة أو العبارة التي سببت عدم المقبولية. وقد استبعدت كل الأوراق التي لم تنقيد بهذه النقطة، ولهذا فقط اقتصر على ٢٠ ورقة من أصل ٤٠ ورقة.

وبهذه الشروط تكون التجربة قد استوفت ما في وسعها لضمان حيادية الاختبار وجعله معياراً قوياً عن مقدار إمكانية الازمواج في مسألة التنكير والتانيث. فأي إجابة لا تشير إلى مواضع التنكير والتانيث في أي من المجموعتين فهي تعني بالضرورة قبول الوجهين.

### ٣-١-٢- النتائج

بعد فرز الإجابات اتضح أن هناك نسبة كبيرة منها لم تلاحظ فرقاً يذكر بين استخدام الكلمات المعنية في القائمتين (حوالي ٥٠٪)، ولم يكن هناك سوء إجابات قليلة تلزم بالتنكير أو التانيث بشكل مطرد. وهذا يدل في مجمله على أن هناك إمكانية لقبول بعض الاستخدامات المزبوجة، وأن هناك الفاظاً لم تتحدد لتحديد الكافي فيما يخص سماتها الجنسية للجازية. (انظر الجدول فيما يلي).



شكل ١  
جدول يبين إمكانية استخدام بعض الألفاظ بالتذكير والتأنيث

الكلمة	التذكير فقط	التأنيث فقط	الوجهين	الإستخدام المعيارى
أذن		٤	٢٦	مؤنث
بطن	٦	١	٢٣	مذكر
كرش	٦	١	٢٣	مؤنث
سلق		١١	١٩	مؤنث
نراع		٧	٢٣	مؤنث
كف		٥	٢٥	مؤنث
قدم			٣٠	مؤنث
إصبع	٢	٢	٢٥	مؤنث

### ٣-١-٣- التفسير:

لا شك أن هذه الظاهرة تعكس وضعية مختلفة لا تخلو من غرابة، خاصة إذا نظرنا إليها في سياق الأسس التكاملي الذي تقوم عليه عملية العزو الجنسي، ويبدو أن هذه الوضعية هي نتاج عوامل متداخلة ومتشعبة، وأنها متأثرة بعوامل خارجة عن اللغة، ولذا هنا بصدد تعيين هذه العوامل وتحديدتها على نحو شامل، ولا القياس المقنن لحجم الظاهرة وسماتها ومجتمعها فذلك يقع خارج نطاق هذه الدراسة ويحتاج إلى عمل أكثر استقلالاً وتخصصاً، ولكننا نكتفي - لغرض هذه الدراسة - بإبراز هذه النقطة على نحو يكشف عن أثرها في تغذية الاستنتاجات اللغوية الصارمة التي تأسست عليها مقولة المؤنث المجازي. فقد تكون هذه الظاهرة عرضاً من أعراض الارتواج اللغوي (قصيح/عامي)، والتدخل أو الاقتراض اللغوي إضافة إلى بعض الخصائص المتعلقة بالألفاظ نفسها وما يتعرض له من تحولات استخدامية

فمن جهة الارتواج اللغوي نجد أن اللغة التي ينتجها المتكلمون من متعلمي

العربية على أنها الفصحى لا بد أن تكون متأثرة - وربما على نحو خفي - باللهجة التي يطلق منها كل واحد منهم. لو إذا شئنا الدقة نقول بأن الناتج اللغوي متأثر بالمستويين معاً متأثراً يختلف في درجته باختلاف الأشخاص والسياقات. ولعل الاحتبار الذي لجريته يعكس إلى حد ما هذه النسبية، وحينئذ يحتمل أن يكون الجواز بابعاً من كون المتكلم متأثراً بمرجعيتين لغويتين إحداهما تميل إلى التذكير والأخرى تميل إلى التانيث<sup>(١)</sup>.

ولكن الأمر لا يقتصر على ناحية الازدواج اللغوي وما تخلقه من وصعية بينية تتردد فيها الاستخدامات اللغوية بين جهتي الجنس، إذ هناك أيضاً التداخل الناتج عن تفاعل اللهجات المعاصرة بعضها مع بعض وما يفرزه الافتراض من تطورات واستخدامات لغوية مستحدثة<sup>(٢)</sup>. وقد يضاف إلى ذلك مسألة دقيقة أخرى تتعلق بالأداء الفردي وما يجريه مستخدم اللغة نفسه من قياسات خاصة قد تؤدي به إلى تانيث لفظ معين في سياق وتذكيره في سياق آخر<sup>(٣)</sup>. فلذا أخذنا مثلاً كلمتي «بطن» و«كرش» في الاختيار السابق نجد أن كلا منهما قد ورد ست مرات بالتذكير لا غير، ومرة واحدة بالتانيث لا غير، وثلاثاً وعشرين مرة بالوجهين مع أن الاستخدام المعياري لهذين اللفظين يقضي أن يكون الأول منكرأ والثاني مؤنثاً<sup>(٤)</sup>. يبدو هنا أن تذكير «كرش» قد جاء من قياسه أو تقريبه لمعنى «بطن» الذي يستخدم منكرأ، أي أن هناك تقريباً بين المترادفات سبب هذا التداخل، فالتكلم يذكر لأنه يقصد معنى لفظ آخر (ينكر كلمة «كرش» لأنه يقصد «بطن»). ومثل هذا يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «قدم» التي قد لا يكون تانيثها معتمداً بالضرورة على الاستخدام القديم وإنما يأتي من قبيل اختلاطها دلالياً بكلمة «رجل» التي هي مؤنثة بإطلاق، ولهذا فهي تذكر في الاستخدامات الحديثة حين لا يوجد مثل هذا الربط بل يكون الاعتماد الأكبر على شكل اللفظ ومظهره الخارجي.

وإذا تناولنا الظاهرة التي عبرت عنها التجربة السابقة من زلوية أخرى فإنها يمكن أن تعد مظهراً من مظاهر التطور اللغوي. وهذا النمط من التطور - كما نقرر نظريته المرحات - لا يشمل جميع المواد المرشحة للتأثر في آن واحد أو بضربة واحدة ولكنه يسدح عبر تلك المواد على نحو موجي ومتدرج قد يتعرض للتوقف<sup>(٥)</sup>، وربما أيضاً للمعاودة والتضعب. ويقدم لنا بيكرتون Bicerton في إطار ما أسماه بالموذج

الديناميكي dynamic paradigm لتفسير التطور اللغوي مثلاً للتفاوت في النتائج التي قد تظهر بها التغيرات اللهجية بحيث يمكننا أن نجد أن الناتج الكلامي المتحدث (أ) و(ب) يختلف حين يكون التغيير قد نال نقطة معينة عند أحدهما دون الآخر كما أن هناك احتمالاً ثالثاً لمحدث ثالث (ج) يكون في بداية تعرفه الاستخدام الجديد فحده يراوح بين الاستخدامين فمرة يتابع (أ) ومرة يتابع (ب)<sup>(١)</sup>. ونستطيع من خلال هذا المفهوم أن نفسر عدداً من الأمور المتعلقة بالظاهرة الراهنة مثل كونها محصورة في مواد معينة دون أخرى، واختلافها من متحدث لآخر، وأنها - على الرغم من تداخل العوامل المؤدية إليها وتشابكها - ليست حكراً على مرحلة معينة دون أخرى، ولكنها تبرز متى توافرت الظروف الملائمة لذلك. وإذا تصورنا أن وصعية كهذه ربما كانت موجودة على نحو ما عند مستخدمي اللغة العربية في المراحل المبكرة التي اعتمد عليها الفتحاء، فإنه يمكن لنا أن نتصور حينئذ أن التعميم الذي تضمنته المقولة المتعلقة بالمؤنث المجازي ربما كان متأثراً بمثل هذه الوضعية. ولكن وجود هذا الاحتمال لا يبرر تلك المقولة التعميمية، لأنه - كما ذكرنا - مقيد بظروف معينة وبأمثلة محدودة قد تفرزها اللفظ على نحو جماعي أو فردي في بعض المراحل التحولية بحيث لا شكل قانوناً مستقراً أو نمطاً مطرداً.

#### ٤ - اتجاه التطور

إضافة لما سبق نجد أن جانباً كبيراً من المشكلات المتعلقة بالجنس النحوي يعود إلى عوامل تتعلق بحقائق التطورات التاريخية التي مرت بها هذه الظاهرة، ظاهرة التذكير والتأنيث. ومن أبرز إشكالات هذه التطورات أن جذورها وتشكلاتها الأولية تعود فيما يبدو إلى عهود موزلة في القدم مما يصعب مهمة رصدها وتفسير ما تنطوي عليه من أنماط. وقد أدى ذلك إلى نشوء بعض المفاهيم التي يجب أن يعاد تقييمها وتفسيرها في ضوء ما يمكن استنباطه من المعطيات التاريخية المتصلة بهذه الظاهرة. وسنناقش في هذا الجزء واحداً من هذه المفاهيم وهو المتمثل في القول بأن التطور في مسألة العزو الجنسي يسير عادة باتجاه التذكير؛ أي من التأنيث إلى التذكير وليس العكس.

لقد جاء عن النحاة القدماء ما يشير ضمناً إلى هذا الاعتقاد. فقد تردد عند الفراء مثلاً عبارة: «والعرب تجترئ على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه الهاء»<sup>(١)</sup>. ويتجه إبراهيم أنيس من المحدثين اتجاهاً مشابهاً حيث يرى أن الألفاظ التي وردت فيها روايات بالوجهين تتجه في النهاية - في أكثر اللغات - إلى الثبات على حالة واحدة هي التذكير كما حدث في الكلمات «طريق» و«ضبع» و«صل» و«روح» و«خمر»<sup>(٢)</sup>. ويعد إبراهيم أنيس ذلك من قبيل الاتجاه إلى (إعادة) الصلة العقلية المنطقية بين الأسماء وملولاتها<sup>(٣)</sup>.

هناك في الواقع بعض الملاحظات على الآراء أو الاستنباطات السابقة. وقبل أن نتناول بشكل مباشر فكرة «الاجتراء» التي جاءت عند الفراء، وفكرة «الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء وملولاتها» التي تضمنها كلام إبراهيم أنيس، نريد أن ننقب في الخلفية التي ربما كانت مسؤولة عن نشوء هاتين الفكرتين في الأساس. وبود هنا أن مبتدئ هذا التنقيب من خلال الإجابة على السؤالين التاليين: هل كان التحول من التأنيث إلى التذكير أكثر أو العكس؟ وهل هذه النسبة هي من قبيل المصالفة أو أنها متأثرة ببعض محريات التطور اللغوي؟

لا يوجد في الواقع دراسات إحصائية دقيقة تبين الفوارق في نسبة التحول بين



ووجهتي العزو، والذي يظهر لنا في هذا الشأن هو أن القول بأن نسبة التحول من التأنيث إلى التذكير هي الأكثرية له ما يسوعه، فنحن لا نكاد نعثر على ما يشير إلى تحول الألفاظ المنكرة إلى التأنيث<sup>(١)</sup>. وأياً كانت حقيقة العولق النسبية بين الأمرين فإنها - كما سنوضح علجلاً - لا تعود إلى عوامل كلية (universal) قارة في طبيعة التطور، ولكنها تعود إلى عوامل موضوعية تستند إلى الكيفية التي مرت بها ظاهرة الجنس بشكل عام في اللغة العربية. ولعل الفكرتين المطروحتين قديماً وحديثاً تمثلان مقاربتين مختلفتين تستهدفان استكشاف تلك المسببات ولكن الإجابة التي نتبناها هنا تختلف من حيث المنطلقات وتختلف من حيث النتائج أيضاً<sup>(٢)</sup>.

إن القضية هنا ليست قضية تفكير وتأنيث فحسب، بل إنها على علاقة بالمراحل التطورية التي مرت بها هذه الظاهرة، وفيما إذا كان التفريق بين المذكر والمؤنث (على قدمه) موجود لبنداء أو أنه كان وليد مرحلة تالية، وكذلك بنوع الإجراءات الصرفية التي تبنتها اللغة لتحقيق الفروق الجنسية وفي أي من الفرعين تم تمثيلها. وسنقوم فيما يلي بمناقشة هذه النقاط.

هناك دلائل عديدة تشير إلى أن التفريق الشامل بين المذكر والمؤنث لم يكن موجوداً منذ البداية<sup>(٣)</sup>، بل كان مسبقاً بمراحل حالية من هذا التفريق. ومما يعزز هذا الاعتقاد وجود اللفظ خاصة بالمؤنث وخالية من العلامة (مثل «طالق» «عانس» «عافر» إلخ)، ووجود اللفظ متخصصة تدل على التذكير أو التأنيث بلفظ متخصص حال من التاء (مثل «أب» / «أم»، «محمل» / «محل»، وما إلى ذلك)<sup>(٤)</sup>. ولعل التفسير الأقرب لحلو مثل هذه الألفاظ من العلامة المعتادة للتأنيث «التاء» هو أنها تنتمي إلى مرحلة ما قبل العلامة، أي قبل أن تبدأ اللغة في التعبير عن الفروق الجنسية بأساليب صرفية محددة<sup>(٥)</sup>. ولكن الملاحظة الأهم هنا هي أن التفريق الصرفي والتفريق المفاهيمي ليسا بالضرورة مترادفين، فالأقرب إلى الظن هو أن يسبق التفريق المفاهيمي التفريق الصرفي. وليس من الضروري - بناء على هذا الافتراض - أن يبال التحول الصرفي (حيث يحدث) كل المفردات المرشحة لذلك بطريقة آلية فقد تختلف بعض الألفاظ عن مثيلاتها لاعتبارات عديدة من أهمها عدم الالتباس وقد فسر الفراء حلول صغلت مثل طالق وعافر ونحوهما من علامة التأنيث بأن هذه الصفات هي مما يختص به المؤنث أصلاً مما يلغي الحاجة إلى العلامات الصرفية العارقه<sup>(٦)</sup>.

وقياساً على هذا يمكن أن ننظر إلى المؤنثات المجازية التي لم تلتحق بنظام العلامة، وأن نرد تلخوها في هذا الشأن إلى أن المواضع الجنسية المرتبطة بتلك الألفاظ ما زالت قائمة بشكل أو بآخر في أفهام المتكلمين إلى الحد الذي تنتفي معه الحاجة إلى إبراز تلك الموصفات من خلال البنية الصرفية للكلمة. ففي الزمن المتلخم لبدايات التمييز الصري لم يجد المتكلمون حاجة كبيرة لإضافة العلامة إلى اللفظ يرون أنها محددة أصلاً في ناحية الجنس. ولكن ذلك المحدد قد يصبح مع مرور الوقت أقل تحديداً، فالتصورات والاعتبارات المفاهيمية التي كانت أساس العزو في المراحل الأولى ربما تلاشت أو ضعفت - وخاصة بعد وجود مقومات لغوية تفني عن الاستراتيجيات الاعتبارية - بحيث لم يبق أمام المتكلم إلا صورة اللفظ فقط. وبهذا تصبح مرحلة ما بعد العلامة مختلفة عن سابقتها من ناحية ما تتوافر عليه من مقومات وإمكانات. وسيجد المتكلم نفسه عند التعامل مع الألفاظ المجردة من العلامة - مثل «ساق» و«ذراع» و«كف» و«نار» و«شمس» إلخ - أمام استراتيجيتين: إما النظر إلى اللفظ أو إنشاء تصورات وقياسات معينة لإتمام عملية العزو الجنسي. ولا شك أن النظر إلى اللفظ يعزز جانب التنكير بسبب غياب العلامة، أما التصورات الذهنية الجديدة فلإنها قد تكون هشة وعرضة للاختلافات الفردية، وربما غير قادرة على مقاومة ما يفرزه الشكل الخارجي للكلمة من إيهامات هي في مجملها لصالح التذكير. وقد يعود ثبات اللفظ على صورته القديمة إلى اتصال الرواية، أو عدم الاحتكاك باستخدامات معارضة قد تنجح مع الوقت في الحلول محل الاستخدامات القديمة. فكلمتا «شمس» و«نار» مثلاً لا يوجد فيهما أي نوع من الخفاء بالنسبة للجنس، إذ انتقلتا عبر الأجيال بالصورة الأصلية ودون تحويل جوهري لمحتواهما الدلالي أو لما ترتبط بهما من وظائف.

خلاصة القول أن النقلة التطورية من اللاعلامية إلى العلامة قد ولّدت عدداً من الإشكالات التي تركت آثاراً لغوية شائعة كل من نتاجها تلك المواجهات المستمرة والمتنوعة بين الصيغ القديمة والحديثة. فالتحولات اللغوية كما أسلفنا لا تقوم بقرار إرغامي يمكن تطبيقه على نحو ريلضي تلجز وشامل ولكنها عملية متأنية لها طبيعتها وقوانينها الخاصة. ولهذا فإن التحول إلى العلامة على الرغم من رسوخه التدريجي من الناحية المفاهيمية إلا أنه لم يكن بحال من الأحوال شاملاً. ولكن مجرد

وحدوده اللاحق قد غير كثيراً في النظرة إلى مسألة التنكير والتأنيث، فلم تعد المعرفة اللغوية تسير وفق المعيار الاعتيادية فحسب بل أضيف إليها بُعد جديد هو البعد الصرقي للكلمة. وبهذا يصبح التصور التالي المبني على الجانب الصرقي (انظر شكل ٢، أسفل) جزءاً من معادلة التنكير والتأنيث ومؤثراً قوياً فنياً يطرأ عليها من تشكلات.

### شكل ٢ يبين أثر استحداث العلامة في اتجاه التطور

(الجنس)	أ - قبل العلامة	ب - بعد العلامة
المؤنث	(صيفة + صفر)	(صيفة + ة)
المذكر	(صيفة + صفر)	(صيفة + صفر)

نستنتج من هذا الشكل أن أي لفظ خال من العلامة في المرحلة (ب) يعمل بالضرورة تحيزاً صرفياً للتنكير، وأنه ما لم توجد عوامل نفسية أو ذهنية (موروثة كانت أم مستحثة) فإن الأرجح هو أن ينتهي مثل هذا اللفظ إلى التنكير. ففي مرحلة ما بعد العلامة تمثل الصورة (صيفة + ة) الإطار النموذجي للتأنيث، على حين تمثل الصورة (صيفة + صفر) الإطار النموذجي للتنكير. وإذا قارنا الآن بين وجهتي العزو الجنسي في (أ) و(ب) فإننا سنذكر بوضوح الحيف غير المقصود الذي نال صيغ التأنيث الخالية من العلامة إذ أصبحت بعد التحول ملتبسة شكلاً بصيغ المنكر ومن ثم أكثر قابلية للتحول في هذا الاتجاه.

بهذا نكون قادرين على فهم السبب في ميل المؤنثات المجازية الخالية من الغاء إلى التنكير الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن التطور اللغوي يسير (بطبيعته) بشكل مطرد أو غالب من التأنيث إلى التنكير وليس العكس. ويتبين أيضاً من خلال ما قلناه هنا أن الملاحظة السابقة التي افترضت أنظار القدماء والمحدثين على السواء لا تعبر عن ميل فطري في اللغة أو قانون قار في طبيعة التطور ولكنها تعود إلى أسباب موضوعية تتمثل في النهج الذي سلكته ظاهرة التأنيث (شكل ٢)، والذي جعل من المحتم أن يكون التنقل بين جهتي العزو في صالح المنكر لذا فإننا لو عكسنا وضع



الوسم الجنسي وجعلنا المذكر هو الموسوم عوضاً عن المؤنث فإن النتيجة ستعكس حيث سيكون من المرجح أن نجد التحول من المذكر إلى المؤنث هو الأكثر

إن فقدت الوضعية التي عرضناها هنا إلى تعاطف دور العلامة بشكل كبير لتجنب الكثير من المفردات التي كانت خالية منها، ليس للمكرة فحسب، بل أيضاً بعض المؤنثات التي لم يكن تعيين الجنس فيها من طريق «التاء»، مما يدل على مقدار الارتباك الذي سببه التحول من مرحلة إلى مرحلة أخرى. ويمكن أن ننكر التمثيل هنا عدداً من الألفاظ - أسماء وصفات - كانت تستخدم بلفظ واحد للمذكر والمؤنث دخلتها التاء في بعض الاستخدامات اللاحقة، مثل «فرس» و«أسد» ونحوهما حيث وردت استخدامات بالحقاق لتاء للدلالة على المؤنث مع أنها في الأصل تستخدم للجنسين<sup>(١)</sup>، والذي حدث هنا هو تخصيص اللفظ المجرى للمذكر واستخدام مقابله القائي للمؤنث، أي تقسيم اللفظ القديم إلى شقين (شق للمذكر خال من العلامة، وشق للمؤنث مع العلامة)<sup>(٢)</sup>. وقد أخذت التاء أيضاً تحل محل الأليات الأقدم في الدلالة على المؤنث. ومن أمثلة ذلك ما نجده في مثل «أتان» حيث انحلت بها التاء في بعض الاستخدامات مع العلم بأن هذا اللفظ موضوع أصلاً للمؤنث ومن ثم غير محتاج للعلامة<sup>(٣)</sup>. ومع أن بعض نتائج تلك الأليات - كالاستخدام التخصيص اللفظي للتعبير عن الجنس - قد بقيت كما كانت من قبل مثل «أب» و«أم» إلا أن البعض الآخر قد تعرض في الاستخدامات المتأخرة إلى إضافة التاء كما رأينا في «أتانة» بزيادة التاء. ويمكن تفسير هذا التحول بأن التباعد الزمني قد تسبب في سقوط خصوصية هذه الألفاظ، فهناك مفاهيم معينة على مستوى الدلالة الخاصة للصيغ لم تعد موجودة<sup>(٤)</sup>، وعندما تتلاشى تلك العناصر المفاهيمية التي تخصص لفظاً معيناً بالدلالة على معنى معين، أو تسمع لصيغة ما بوصف المذكر والمؤنث على السواء، مع مرور الزمن وانتقال اللغة عبر الأجيال، يعود التطبيق المباشر لقانون العلامة هو المرجعية الوحيدة للتمييز، وتصيح التاء شعار التانيث وتحول الملابس الأخرى (الأقدم) بالتنزيح إلى علامات غير مالة.

معود الآن إلى رأي القراء في تفسير تحول بعض الألفاظ من التانيث إلى التذكير، حيث يردّ ذلك إلى اجتراء العرب على تنكير ما خلا من العلامة. إن هذا الرأي يشير إلى جزء من السبب الذي شرحناه في إطار التطور التاريخي للمذكور آنفاً (الخلو

من العلامة)، ولكن المسألة ليست مسألة «اجتراء» أو عدم «اجتراء» لأن هذا التأويل سيطرح سؤالاً تصعب الإجابة عنه. لماذا نالت هذه العملية بعض الألفاظ (الحالية من الناء) وثوقفت دون البعض الآخر؟ إن الأمر كما أوضحنا يعود بالدرجة الأولى إلى مسيرة التطور اللغوي نفسه والكيفية التي تنتقل بها اللغة من جيل لآخر، فهناك العلق تحتفظ بمقوماتها الدلالية بما في تلك التصورات الجنسية التي ارتبطت بها ابتداءً فتبقى لهذا كما هي وتقاوم إمكانات التغيير، أما البعض الآخر الذي لم يحتفظ بتلك المقومات في ظل الانقطاع بين المراحل أو بفعل الافتراض اللهجي والتفاعل الثقافي مع البيئات الجديدة فإنه سيكون أكثر عرضة للتغير والتذبذب. وفي ضوء هذا نستطيع أن نميز بوجه عام بين ألفاظ مثل شمس ونار وحرب وأرض وعين ونحوها التي بقيت مؤنثة كما هي (عل الرغم من خلوها من الناء) وبين ألفاظ مثل ساق وكف وبطن وأذن إلخ التي كانت عرضة للاضطراب.

أما بالنسبة لما قاله إبراهيم أنيس من أن التطور في ظاهرة التانيث والتذكير يتجه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها فهو لا يستقيم في ظل ما قلناه، كما أنه يثير عدداً من التساؤلات التي تتعارض إجاباتها مع أطروحات الكاتب نفسه. يقول شوقي النجار: <sup>(١)</sup>

«هل الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها يلزم معها أن تتطور إلى التذكير؟ فإذا صح أن هذا التطور يتجه إلى التذكير خاصة، معنى ذلك التحلي عن الصلة العقلية بين الأسماء ومدلولاتها، لأن هذه المدلولات ليست مفكرة فقط، بل منها المؤنث كذلك. ومعنى هذا أنه إذا مال التطور إلى الاتجاه إلى الصلة المنطقية بين الأسماء ومدلولاتها كان معنى ذلك عدم الالتزام في التطور إلى التذكير خاصة.. ثم كيف تتجه اللغة إلى الصلة العقلية بين الاسم ومدلوله، وخاصة في الجملدات أو المعاني، وليس لمثل هذه الأسماء شيء يتم عن الجنس على الإطلاق».

وقد اتجه إبراهيم أنيس لتأييد فكرة اتجاه التطور إلى التذكير من خلال مقارنة بعض اللغات السامية، مشيراً إلى أن اللغات السامية عرفت بعض الكلمات التي ابتدأت مؤنثة ثم تطورت إلى جواز التذكير والتانيث ثم استقرت أخيراً على التذكير «مثل كلمة «شمس» التي نعلمها مؤنثة في العربية، نراها في العبرية والآرامية حائرة الأسرين، وأخيراً نراها قد استقرت في الآشورية على التذكير». واستشهد أيضاً بما في لهجة

القاهرة الحديثة من كلمات تحولت إلى التنكير بعد أن فقدت «فكرة التانيث»، مثل نراع، قدم، تصم، ظفر، جناح، أرتب، بلو، سوق، ضبع<sup>(١)</sup>.

ولكن هناك العديد من الاعتراضات على هذه المقارنات. منها ما ذكره شوقي البحار من أن الآشورية لا تمثل مرحلة أخيرة في سلسلة تطور اللغات السامية «بل هي أقدم من العربية والعبرية والآرامية، مما يقدح في صحة هذا الاستدلال»<sup>(٢)</sup>. ونضيف إلى ذلك أن العربية، التي تفوقت على الفروع السامية الأخرى باستمرارها حتى الآن، ما زالت تحتفظ بكلمة «شمس» كما هي بالتانيث، فلماذا لم يحدث تغيير؟ وإذا جمعنا هذه الملاحظة إلى سابقتها نستطيع أن نقول إن فكرة التطور بالصورة التي طرحها إبراهيم أنيس غير مطردة، ومن ثم فهي لا تفسر لنا لماذا تخلفت بعض الألفاظ وبقيت كما هي دون تغيير.

ولعل الأرجح - من وجهة نظرنا - هو أن ظاهرة التانيث في اللغات السامية الأخرى مرت بمراحل مشابهة لتلك التي مرت بها العربية؛ أي أن التمييز بين المنكر والمؤنث لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة<sup>(٣)</sup>. وإذا قبلنا بهذا الافتراض فإننا نستطيع حينئذ أن نطبق التفسير الذي تبنيناه بالنسبة للعربية، والذي يصبح الحيل إلى التنكير بموجبه عملية مفهومة ومتوقعة<sup>(٤)</sup>. وتبقى بعد ذلك بعض الفوارق التي تؤدي إما إلى تعزيز عملية التحول أو إعاقتها والتي تتحدد بشكل مستقل على ضوء الظروف الاجتماعية والحضارية التي تمر بها كل لغة أو مجتمع من المجتمعات. وقد تتعرض بعض الألفاظ لشيء من الاختلاط في المراحل الانتقالية التي قد تنشأ بتأثير التفاعل مع اللغات والثقافات الأخرى مما يؤدي إلى نشوء استخدامات غير مستقرة في التنكير والتانيث. وأسوق هنا للملاحظة التي جاء بها ديكلف نيلسون إذ وجد أن «الشمس» مؤنثة عند المسلمين الجنوبيين ولكنها مذكورة عند الساميين الشماليين، أما في منطقة الحدود فهناك شيء من الخلط حيث تتردد هذه اللفظة بين التنكير والتانيث<sup>(٥)</sup>. فهذه الملاحظة تؤيد ما قيل من أن التطور يخضع في الغالب لأمور من خارج اللغة، كما تلقي بعض الضوء على ما ذكره إبراهيم أنيس من تردد كلمة «شمس» بين التنكير والتانيث في اللغة الآرامية والعبرية.

## ٥ - مقاصد المتكلمين

تتجلى إشكالية قصدية المتكلم بالنسبة لموضوع الجنس النحوي في وجود اللفظ يمكن استخدام كل منها للدلالة على أمرين مختلفين تنكيراً وتلبيحاً فقد ترد الكلمة نفسها مؤنثة في سياق ومذكورة في آخر ويكون تأويل هذه المفارقة مبنياً على ما يقصده المتكلم من تلك المعاني التي قد تكون متعارضة من حيث الجنس، ويمكن أن نجد أمثلة لهذا فيما يعرف بالمشتراك اللفظي حيث تتنوع مدلولات الكلمة الواحدة وتتعدد، فكلمة «شمس» التي تستخدم للدلالة على الشمس المعروفة وتكون حينئذ مؤنثة لا غير تستخدم أيضاً لنوع من الحلبي (المعروفة في تلك الزمن) وتكون حينئذ مذكورة<sup>(١)</sup>. ومن تلك أيضاً كلمة «درع» التي تكون مذكورة حين يقصد بها درع المرأة، ومؤنثة حين يقصد بها درع الحديد<sup>(٢)</sup>، وأيضاً لفظ «مسك» الذي يُذكر إذا أُصِدت مائته، ويؤنث إذا كان المقصود رائحته، وكذلك «اللسان» الذي يذكر إذا قصد بذاته ويؤنث إذا كان المقصود الرسالة أو القصيدة<sup>(٣)</sup>.

ومهما كانت العوامل المسببة لنشوء الاشتراك اللفظي فإن هذه الظاهرة تبدر ذات أثر في تعميق الوهم بجواز تنكير وتلبيح بعض المسميات لما تنتج من اللفظ متعددة في مظهرها اللفظي ومتمايزة في دلالاتها العامة وربما الجنسية. ولعله لا يخفى أن التنوع في العزو الجنسي في مثل هذه الحالات ليس تنوعاً حراً ولكنه تنوع مقنن ومشروط بقصدية المتكلم وما يرمي إليه من معنى، وعليه فالأمثلة التي استعرضناها من قبل وما شابهها لا تعد كافية لتأسيس مقولة الجواز بشكلها المطلق. فكلمة «شمس» لا يمكن تنكيرها حين يقصد بها الشمس الطالعة، و«مسك» لا يكون تأنيثه مقبولا حين يقصد لفظه أو مائته، و«لسان» لا بد أن يكون منكرأ حين يراد به العضو المعروف. ولا شك أن مخالفة هذا ستكون مذكورة من وجهة نظر المجتمع اللغوي الذي تقوم فيه هذه الملاحظات.

ولعله من الممكن أن ندرج تحت مفهوم قصدية المتكلم ملامح آخر من ملامح التنوع الاستخدامي في مسألة الجنس يمكن التمثيل له بما جاء في الحكاية المشهورة التي تذكر أن أعرابياً قال: «فلان لغوب، جاعته كتابي فاحتقرها»، وما سئل عن سبب



نأبئ «كتاب» أجاب «ليس بصحيفة»<sup>(١)</sup>؛ فهو إذن يؤنث لأنه قصد هنا معنى مؤنث هو معنى «صحيفة» وليس المعنى الشائع لكلمة «كتاب». وهذه الرواية تشير إلى حالة خاصة من حالات الأبناء الفردي التي يعتمد فيها التكلم على استراتيجياته وأحكامه اللغوية الخاصة ومن الطبيعي أن يتسم ناتج هذه الوضعية بالندرة والنقاء ضمن حدود صيقة حتى عند الفرد نفسه؛ ولهذا لا نكاد نعثّر فيما روي من إنتاج لغوي على نماذج واسعة من هذا القبيل، كما أننا لا نجد ما يفيد بتعميم الأسلوب الذي انتهجه الأعرابي في معاملة كلمة «كتاب» بالتأنيث.

ويمكن أن نضم أيضاً تحت المفهوم المطروح هنا ما نجده من بعض الألفاظ التي تستخدم مؤنثة بمعنى ومذكرة بمعنى مثل بكر وعاد وشمود وقريش وربيعه ونحوها من أسماء القبائل أو الأسماء الدالة على جماعة؛ إذ يمكن أن يقال مثلاً «بكر تقول كذا» على إرادة معنى القبيلة، وبكر يقولون كذا» على إرادة الناس المنتمين إلى تلك القبيلة. والمرجع في هذا هو اختيار التكلم والوجهة التي يدير عليها كلامه وليس اللفظ بذاته<sup>(٢)</sup>.

لكل هذا نعتقد أن ظاهرة المشترك اللفظي - إضافة إلى الظواهر الأخرى التي سبق تناولها - قد شجعت على القول بجواز تذكر المؤنث المجازي لأنها تسمح للفظ الموضوع أصلاً للإشارة إلى شيء محدد من ناحية الجنس أن يعني العكس حين يكتسب دلالات جديدة تقتضي المخالفة. ومن المهم أن ينتبه إلى أن هذه الظاهرة ليست مقيدة بمرحلة من مراحل اللغة بل إنها من الآليات اللغوية الأصيلة والمتاحة على الدوام، ومن المناحي الابتكارية التي تؤدي دوراً حيوياً ومتجديداً لتزويد اللغة بأنماط ومعطيات استخدامية جديدة. ويقع الإشكال حين يحاكم اللفظ بعيداً عما يحتمل من دلالات، أو عند أخذ بعض الصفات المعزولة عن سياقها أو عن المرجعية العربية للمستخيم، إذ كثيراً ما يقود ذلك إلى استباطات غير دقيقة.

## ٦ - لماذا المؤنث المجازي؟

يشير تخصيص المؤنث المجازي - دون الذكر المجازي - بجواز التنكير والتأنيث سؤالاً مباشراً عن مرجعية هذا التخصيص ومسوغاته، إذ ليس هناك ما يلزم عقلاً بمنح هذه المرونة الاستخدمية في ناحية المؤنث وحجبها في ناحية الذكر. ومع أن المناقشة التي قدمناها في الأجزاء السابقة تناهض مقولة الجواز أصلاً إلا أنه هنا نحاول استكمال الصورة من خلال طرح هذا التساؤل الذي يعد منطقياً ومشروعاً.

من الناحية العامة يبدو أن حصر الجواز في نطاق المؤنثات المجازية على صلة بالملاحظات والمفاهيم التي سبق تناولها والتي كانت في مجملها إرهاباً بالقول بجواز تنكير وتأنيث المؤنثات المجازية بعامة. وهنا نجد مثلاً أن ملاحظة التطور الذي نال بشكل غالب الكلمات المؤنثة بحيث تحول كثير منها مع الزمن إلى التنكير قد أدت إلى نشوء بعض المفاهيم والمقولات التفسيرية من مثل:

- إن العرب تجترئ على تنكير المؤنث المجازي الخالي من التاء (الفراء)<sup>(١)</sup>
- إن تنكير المؤنث المجازي واسع جداً. (ابن جني)<sup>(٢)</sup>
- إن التطور يسير باتجاه التنكير. (إبراهيم أنيس)<sup>(٣)</sup>

وهكذا انصرفت الأذهان إلى المؤنثات المجازية دون المفكرات المجازية مع أن ظاهرة التطور باتجاه التنكير - كما بينا في الجزء ٤ - لا تعمل في واقع الأمر تحيزاً جنسياً مقصوداً لذاته، ولكنها تقوم على أسس موضوعية تتصل بتاريخ التعبير الصربي واستجابته للتطورات الحاصلة في مجال العزو الحسي.

إننا نلنظر إلى المؤنثات المجازية على النحو الذي عبرت عنه المقولات السابقة هو وليد الملاحظة الكمية التي توحى ظاهرياً بعدم القولين بين قطبي الحس المجازي. وانسجاماً مع تلك الاستنتاجات المبنية على الكم فقط والتي رأيت في المؤنثات المجازية أمراً خاصاً، برزت مقولة أخرى تهدف إلى تكريس هذا التصور وتفسيره وتتلخص في النظر إلى الذكر على أنه الأصل والمؤنث فرع عنه.

يرى ابن يعيش أن المتكلم عند إسناد الفعل إلى المؤنث المجازي يكون محيراً في إلحاق العلامة وتركها... نحو لنقطع النعل وانقطعت النعل، وانكسرت القدر وانكسر القدر، وعموت الفلر وعمر الدار، لأن التانيث لما لم يكن حقيقياً ضعف ولم يعين بالدلالة عليه، مع أن المنكر هو الأصل فجاز الرجوع إليه<sup>(١)</sup>.

وإذا تفحصنا هذا التعليل نجده يقوم على ركيزتين، هما: (١) ضعف المؤنث المجازي لعدم الحقيقة، و(٢) أصلية المنكر. ولكن الضعف المنسوب إلى المؤنث المجازي ينطبق أيضاً للأسباب نفسها على المنكر المجازي لأن مداره عدم الحقيقة في الجنس. وهذا يسقط الركن الأول بحيث لا يبقى سوى أصلية المنكر والتي سنناقشها في الصفحات التالية.

يبدو أن فكرة أصلية المنكر من الأسس التي استقرت مبكراً في التفكير النحوي وإن كان توخيفها في مسألة التانيث على النحر الذي عرضناه لم يتم إلا في فترة متأخرة<sup>(٢)</sup>. وإذا ما أردنا مناقشة هذه الفكرة وإمكانية أحدها لو ردها فإننا نحتاج مبدئياً إلى تحديد المقصود بهذه الفكرة فهل يراد بها أسبقية الوجود المادي للمنكر بحيث تكون كل عينة من عينات التانيث مبنية على أصل مذكر؟ أم أنه يراد بها أصلية عامة متأثرة بالمعارف والمعتقدات المتعلقة ببداية الخلق وبالذهنية التي تعطي النكر مكانة أعلى؟ أم أنها أصلية نحوية تشير فقط إلى التمايز الصرفي الشائع بين الألفاظ المنكرة والمؤنثة حيث تكون الأولى مجردة (من العلامة) في الغالب على حين تكون الثانية موسومة في الغالب، ويكون التجرد حالة تمثل الأسس؟

كل هذه التأويلات محتملة لفكرة الأصلية، ولكنها ليست كلها قابلة للتوظيف في تفسير مسائل التنكير والتانيث، أو للأخذ بها كمبدأ للتحليل النحوي. وإذا أخذنا التفسير الأول نجده يبالغ في الأصلية وتحقق السبق المادي للمفكر، الأمر الذي يلزم معه إichاد أصل (اشتقاقى) نكوري لكل صورة من صور التانيث التي تتصممها البحيرة المعجمية للغة، وهذا محال طبعاً لسبب بسيط وهو أن التقابل بين النكرة والأوثة كما هو في الأحياء غير متحقق في الجماعات والمعنات، ولهذا نجد العديد من الألفاظ المؤنثة التي لا يوجد لها أصل نكوري بالمعنى المقصود هنا (من مثل باخرة، قاطرة، عمارة، طاولة، كعبة، سفينة، إلخ). لذا فلي التمسك الحرقي بفكرة السبق



المادي يضع أمام الباحث إطاراً تصورياً معقداً للتفسير والتحليل اللغوي يعمل على إعاقة التجانس بين الحالات والنماذج اللغوية المختلفة.

أما التلويح الثاني الذي ينتظر إلى أصلية المذكر في إطار بداية الحلق وما يرتبط بذلك من معتقدات فلكية وإن كان من المحتمل وجود أثر له في توجيه الفكر إلا أنه لا يبدو ذا أثر مباشر في توجيه القانون اللغوي والقضايا المطروحة هنا؛ فلو قيل مثلاً إن [التذكير أصل والتأنيث فرع عنه، وتذكير المؤنث جائز لأنه رجوع إلى الأصل]، فإن ذلك لا يعطياً تفسيراً لغوياً دقيقاً لمسألة التحول في العزو الجنسي قادراً على كشف السبب في تحول بعض الألفاظ دون بعضها الآخر. ولا يخفى أن هذه المسألة تشترك مع سابقتها في جعل التذكير أسبق من التأنيث مع أن الواقع اللغوي يرجع أمراً آخر؛ وهو أن المذكر والمؤنث قد وجدا (ذهنياً على الأقل) منذ أن عرف الإنسان التمييز بين المخلوقات التي تتمايز على أساس سماتها البيولوجية.

أما المعنى الثالث الذي تكون فكرة الأصلية بعوجهه مبنية على معطيات الرسم الصرقي (موسوم / مجرد) فهي تطرح على العموم أكثر التفسيرات منطقية وقرباً من روح الدراسة العلمية للغة. وتناول فكرة الأصلية على هذا الأساس يضع بين أيدينا - عند استخدامه بعيداً عن المبالغات - آلية أكثر عملية وفعالية لفرز المادة اللغوية. ولكن الذي ينبغي أن ينتبه إليه هنا هو أن اللغة غير مطلوبة أن تنتج بأطر متقابلات تقوم على هذا الأساس، أي على أسس التجرد والزيادة. ولا شك أن الواقع اللغوي غني بالدلائل التي تشير إلى إمكان تخلف نمطية التقابل في هذا الشأن وعدم أطرافها، كما يمكن أن يرى من خلال مقارنة مجموعتي الأمثلة التالية

١٢- رمح / قلم / كتاب / جبل / سيف / إبح، (لا يوجد مقابلات مؤنثة مطلقاً).

١٣- طاولة / عترة / صيغة / وعكة / رسالة / إبح، (لا يوجد مقابلات غير موسومة)

يمكن أن يعيد هذا الأمر ببساطة إلى ناحيتين: الأولى تخص الجنس بوصفه معهماً، والثانية تعود إلى طبيعة اللغة نفسها فالجنس كمفهوم لا يرتبط كما تسلفنا بتقابلات سطرية حين يخرج الأمر عن دائرة الجنس الحقيقي، وهذا يؤدي بدوره إلى وجود منكرات ليس لها مقابلات مؤنثة أو العكس كما في الأمثلة السابقة أما الناحية الثانية فهي تنبع من كون اللغة تتمتع بخاصية خطيرة تجعلها إلى

حاسب كونها أداة اتصال وتفاعم . جهازاً تتشكل مادته (اللفظية) على ضوء حاجات المجتمع ومواضعه. ومن هنا فالسؤال عن مرجعية التذكير أو التأنيت في مثل ما تقدم لا يجد إجابة لغوية شافية لأنه يقوم في الأساس على اختيار اعتباطي لهذا أو ذاك من قبل متحدثي اللغة.

ومن المهم أيضاً أن تنبه إلى أن المفارقة التي جاء بموجبها المؤنث موسوماً في العربية والمذكر غير موسوم قد استُخدمت بشكل مغموس في إثبات أصلية المذكر من قبل النحاة. ولكن المسألة كما نريد أن نطرحها هنا ينبغي أن لا تصل إلى هذا الحد، أي الحديث عن الأصل والفرع واستجلاب ما لا حاجة له من توليدات المنطق وتبريراته للبرهنة على ذلك. فثنائية الوسم والتجرد لا تعدو كونها وسيلة تنظيمية بسيطة وحاسمة تلجأ إليها اللغة لفرض مزيد من الوضوح والتناغم في نظامها. فاللغة نظام إشاري ذاتي التنظيم يحكمه اتجاهاً: «الجهد الأقل» و«الوضوح الاتصالي». كما أنها، وبحكم طبيعتها المرنة والمتغيرة، تميل دائماً لإعادة الاتزان والتنظيم من خلال ما تستحدثه من ضوابط<sup>(١)</sup>، وتمثيل الخصائص الجنسية من خلال العلامة (وجوداً أو عدماً) يأتي من هذا المنطلق. ولعل الامتياز الوحيد للصيغ المجردة هو أنها - كما سنوضح قريباً - تشكل الخيار الأمثل في بعض المواضع، مثل الوفاء ببعض المتطلبات التركيبية أو التعبير عن معاني العموم ولكن اختيار صيغة المذكر لتكون هي المجردة في العربية لا يمكن تفسيره بشكل حاسم إذ يغلب على الظن كونه اختياراً اعتباطياً لا أكثر<sup>(٢)</sup>.

ولاشك أن إغفال المواحي السابقة والمبالغة في تعميم مقولة الأصلية - حتى بالمعنى الذي يحصرها في مستوى التشكل الصوري - يحمل في طياته الكثير من التهميش، ويجعل هذه المقولة عاجزة عن تفسير ظواهر عدم الأطراد التي تزخر بها اللغة لذا فإن مسألة الوسم (وجوده أو عدمه) ينبغي أن تؤخذ على أنها مظهر لغوي مساند لفهم كثير من جوانب الظاهرة اللغوية وليس من الضروري أن تظهر في هذا الصدد بثنائيات مطردة. وعليه فكلما من مثل «قلم» تعد غير موسومة وتنتمي إلى هذا الصنف بعض النظر عن الوجود الفعلي لمقابل موسوم، والعكس يمكن أن يقال بالنسبة لكلمة «طاولة» ونحوها إذ تنتمي إلى الصنف غير الموسوم بصرف النظر عن وجود مرشح أو مقابل مجرد. وبهذا تتخبط المفردات - مهما كان وضعها من ناحية

وحدود المقابل أو عدمه - في الاستخدا لم اللغوي على ما هي عليه وتحضع لكافة الشروط والخصائص التي يخضع لها بقية أعضاء الصنف الذي تنتمي إليه. أما تعميم فكرة المقابل فإنه سيعيد المسألة إلى دائرة الشطط والالتزام الحرفي بالسبق المادي والوجود الفعلي لأصل لشتققي يعاد إليه - كما هو الشأن في التفسيرين الأولين - وهو ما لا يمكن تحقيقه باطراد كما لاحظنا من قبل.

وإذا عدنا الآن إلى قضية الأصلية كما جاءت في المؤلفات المذكورة فلما سنجد أنه من الصعب الجزم بتوافقها مع المفهوم الذي اخترناه هنا (الوسم والتجرد) يرى سيبيويه أن الأشياء كلها أصلها التذكير ثم تختص بعد، فكل مؤنث شيء، والشيء ينكره فالتذكير قول، وهو أشد تمكناً<sup>(١)</sup>.

ويستدل ابن يعيش على أصلية المنكر بأمرين: «(أحدهما) مجيئهم باسم منكر يعم المنكر والمؤنث وهو «شيء»، و(ثانيهما) أن المؤنث يفتقر إلى علامة ولو كان أصلاً لم يفتقر إلى علامة كالنكرة لما كانت أصلاً لم تفتقر إلى علامة والمعرفة لما كانت فرعاً افتقرت إلى العلامة»<sup>(٢)</sup> وسنناقش فيما يلي هذه الاستدلالات مجتثين بكلمة «شيء».

من غير الواضح تماماً كيف لى هذا التعليل والاحتجاج يمكن أن يؤيد مقولة الأصل والفرع، فهو احتجاج عقلي ربما لوحى ظاهره الجدلي بشيء من الإقناع ولكنه في الواقع غير مقنع. إن «شيء» مجرد لفظ من ألفاظ العموم التي لا تكاد تظفر منها لغة من اللغات، واختياره للتعبير عن هذه العمومية ربما يعبر عن ميل لاستخدام اللفظ الأكثر اقتصادية والأقل وسماً. وهو أيضاً يمثل بحكم تجرده - الشكل الأساس (basic form)، أو الصيغة التحليلية (analytic form) التي تلحق إليها اللغة للتعبير عن المعاني العامة أو المحايدة التي لا يكون الجنس فيها مقصوداً. إنى فهو ينشأ عن إجراء خاص خارج نطاق مسألة الجنس بالمعنى الدقيق لها. ولزبد من الإيضاح سنقول بعض الجوانب في اللغة التي تتخذ فيها الصيغة التحليلية هيئة المنكر مع أن الواقع لا يقتضي تنكيراً أو تانيئاً إطلاقاً. لاحظ الأمثلة التالية

١٤ - ١ - يجب أن تعودي.

ب - ينبغي أن تعيد النظر في هذه المسألة.

ج - لا يكفي أن تعبري عن نفسك.

د - يبدو أنها ساقرت.

لدينا هنا طائفة من ضمائر الفاعل المستترة التي لا تعود إلى شخص معين والتي تحلل قياسياً في الدراسات التوليديّة على أنها ضمائر مبهمّة فارغة، أو حشويات pleonastics<sup>(١)</sup>. ومع أن الضمير هنا يأخذ - كما يوحي بذلك صوغ الفعل - شكل الفاعل المذكر إلا أنه لا يشير إلى شخص حقيقي، وبهذا فهو يعبر عن حالة تختلف عن حالات العزو الجنسي في السياقات اللغوية. لاحظ أيضاً أن المضمير في هذا النمط من التركيب يحافظ على هيئة واحدة ولا يتأثر كثيراً بجنس مفردات الجملة، وأن هذا الصنف من الأفعال («يبدو» و«يجب» و«ينبغي» وكذلك «يكفي»<sup>(٢)</sup>) في الجمل المذكورة) يأتي دائماً بهذا الشكل ولا يوجد له تصاريّف أخرى فيما يخص جنس الفاعل أو عدده.

وينطبق ما قلناه هنا على ما يسمى في العربية بضمير الشأن الذي يؤدي في العربية وظيفة مشابهة لتلك التي تؤديها الضمائر المستترة في الأمثلة السابقة.

١٥ - أ - اعلم أنه لا ينجح المهملون.

ب - إنه زارني البارحة ثلاث شاعرات.

ج - إنه ليؤسفنا أن نعيد نفس الكلام<sup>(٣)</sup>.

الضمير في «إنه» هنا لا يؤدي وظيفة دلالية إشارية محددة ولكنه يؤدي وظيفة نصوية معينة تكمن في أن هذا التركيب لا يستقيم مع بقاء الموقع التالي للأداة الباسخة «إن» خالياً<sup>(٤)</sup>. ولا نريد أن ندخل هنا في مناقشة المتعلقات التركيبية لهذا النمط من الجمل، بل نكتفي بالقول بأن هذه الضمائر لا تطرح سمات جنسية حقيقية على الرغم من طهرها الخارجي الملتبس بالشكل المذكر، بل كل ما هناك هو أن اللغات اختارت (اعتباطياً) هيئة ضمير المفرد الغائب في بعض التركيبات ليعبر عن حالة العموم أو الإبهام التي تقتضي تجميع الدلالات المعهودة في مثل هذه الضمائر.

وإذا عدنا الآن إلى كلمة «شيء» نجد أنها على شبه كبير بهذه العناصر من حيث أنها تمثل اللغة المعجمية التحليلية الجاهزة التي تلجأ إليها اللغة للتعبير عن معنى العموم. وليس في اختيار اللغة لهذه اللغة بالتحديد نون غيرها ما يدل على أصلية أو أفصلية المذكر، إذ يغلب على الظن أنه اختيار اعتباطي، أو أنه اختيار

للصيغة الأكثر اقتصاداً لكونها مجردة من العلامات. فليس هناك ما يمنع نظرياً من جعل التوافق يكون معكوساً بحيث يُستخدم المؤنث للدلالة على العموم. وتقدم اللغة الفرنسية مثلاً لهذا التوقع حيث اختارت صيغة مؤنثة للتعبير عن معنى «شيء» chose<sup>(١)</sup> وإذا تطورنا الجزء المتعلق بكلمة «شيء» في تحليل ابن يعيش لأصلية المنكر وانتقلنا إلى الشق الثاني من كلامه الذي يحاول فيه البرهنة على هذا الرعم (أصلية المنكر وفرعية المؤنث) من جهة حلجة المؤنث - نون المنكر - إلى علامة، فإننا سمجد جملة من المآخذ التي تقلل من قيمة هذا الاحتجاج، فالقول بأن المؤنث هو ما احتاج إلى علامة لا يستقيم أولاً في ظل وجود العديد من الأسماء المؤنثة (حقيقية ومجازية) جاءت خلواً من العلامة مثل سعد، سعد، زينب، ونار، شمس، دار... إلخ<sup>(٢)</sup>، ولعل ملاحظة العلامة هي التي قادت إلى تعريف المنكر والمؤنث على هذا الأسس ليقال بأن «المنكر هو ما حلا من العلامات الثلاث التاء والالف والياء... والمؤنث ما وجدت فيه إحداهن»<sup>(٣)</sup>. وهذا كله قائم على الملاحظة السطحية لعدد محدود من الصيغ الواردة في هاتين الناحيتين. ولكن الأمر الذي ينبغي أن ينتبه إليه هو أن العلامات بأنواعها ليست سوى جزء من مقومات التفريق بين المنكر والمؤنث. ولو أننا أخذنا قضية التمييز الصوري بين فرعي الجنس في إطار التطور التاريخي الذي مرت به ظاهرة العزو الجنسي بحيث نفترض أن العلامة تمثل مرحلة تحويلية طارئة ولاحقة (كما ذكرنا في الجزء ٤)، فإننا يمكن أن نقول بأن التمييز بين المنكر والمؤنث موجود حتى قبل استحداث العلامة، ولهذا فهو - من الناحية التصورية العلة - غير موهون بها أو مفيد بمواصفاتها.

ولقد سارت التأويلات في هذا السياق إلى أبعد من هذا إذ قيل بأن علامة التأنيث، حتى في الألفاظ المجردة من العلامة، هي في الحقيقة موجودة ولكنها مقدرة، ولعل هذا جاء من ملاحظة تصغير بعض الألفاظ مثل (قدر - قليلة) إذ اعتُبر الناتج النهائي لعملية التصغير برهاناً على ذلك المقدرة<sup>(٤)</sup>. والمشكلة هنا ليست في اشتراط ظهور علامة التأنيث عند التصغير، فنذلك أمر خلافي يطرح في سياقه، ولكنه في اعتناز ذلك دليلاً على وجود علامة مقدرة. ولكي يستبين الفرق بين الأمرين ونُراا بعض الإشكالات المتعلقة بهذه المسألة بعلة سنتظر إليها من منظور التطور الذي عرصده بإيجاز في الجزء ٤.

أشرنا فيما سبق إلى أن التفريق بين المتكر والمؤنث يمثل مرحلة متأخرة من عمر اللغة سبقتها مراحل خالية من هذا التفريق وأن العلامة (وبلدات التاء) تمثل إحراء متأخراً يهدف إلى الوفاء بمتطلبات هذا التفريق. وقد أخذت العلامة مع مرور الوقت تحل محل الاستراتيجيات الأقدم في الدلالة على المؤنث وأصبحت الكلمات الجديدة تدل على التأنيث من هذا الطريق بإطراده، إذ تدخل إلى المعجم اللعوي وقد زويت بالعلامة أو جرئت منها للدلالة على التأنيث أو عدمه، كما هو حاصل في المفردات العديدة التي تهرزتها الحياة المعاصرة إذ نجد مثلاً (خلاجة، فرامة، صفاية، غسالة... إلخ) و(صنبور، محول، قطار، حدّاف... إلخ)<sup>(١)</sup>. كما تحولت بعض المؤنثات بغير التاء إلى الاقتران بالتاء كما حدث مثلاً في «صبور» و«جريح» و«عجوز» و«عاشق» و«زوج» و«عروس» و«ثلاث» ومخمرة وما إلى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وإذا عدنا الآن إلى قضية التصغير وبقينا النظر فيها فلننا نجد ما عبارة عن عملية اشتقاقية تؤثر في بنية الكلمة الأولية وتحولها إلى هيئة جديدة. فالبنية الأولية للألفاظ المجازية التأنيث تمثل مدونة معجمية ذات تاريخ خاص بخلاف نتائج التصغير الذي يكون طارئاً ومن ثم أكثر تأثيراً بمستجدات الاستخدام<sup>(٣)</sup>. وفي ظل ما قلناه في الملاحظات التاريخية عن شيوع العلامة في الألفاظ الجديدة باعتبارها الرمز الأساسي الدال على التأنيث، فمن الطبيعي إذن أن تعامل الصيغ الناشئة عن عملية التصغير في ضوء قانون العلامة وليس في ضوء شكلها الموروث والمتحدر من استخدامات ما قبل العلامة لأنها ستبدو في نظر الذائقة اللغوية - بحكم اعتيادها على استنتاج دلالات التأنيث من الزائدة الصرفية (التاء) - ناقصة التحديد في ناحية الجنس ومن هنا تأتي إضافة التاء في مثل هذه الموضع. وعليه فلن الاعتماد على نتائج عملية التصغير في بعض المفردات لا يكفي لإثبات القول بتقدير علامات التأنيث.

ومثلما أُنشئت صيغة التصغير دليلاً على تقدير التاء لجأ النحاة أيضاً إلى صياغة الفعل وتأثرها بنوع الفاعل لإثبات الأمر نفسه (أي تقدير علامات التأنيث فيما يحلو من العلامة)، ولهذا افترضوا أن ظهور التاء في نحو «قلمت هذه» دليل على تقدير التاء في الفاعل<sup>(٤)</sup>. ولكن هذه العملية هي الأخرى أبعد من أن تكون دليلاً على تقدير العلامة. فأبسط الملاحظات تدل على أن العلامة التي تظهر في الفعل هي جزء من عناصر المطابقة مع الفاعل وتخضع للأنظمة الخاصة بهذا النمط من العلاقات

التركيبية فرق أي اعتبار آخر. لذا فإن ظهور العلامة في الفعل، وإن كان يتأثر بشكل عام بنوع الفاعل وجنسه، قد يُعرض عنه أحياناً بناء على بعض الخصوصيات اللاحقة إلى نظام المطابقة نفسه بعيداً عن حقائق الجنس كما يفرزها المعجم، ففي جملة مثل: مجاء النساء، لا يحمل الفعل علامة تانيث، فهل نعدّ الفاعل حينئذ مذكراً مجرد أن الفعل لا يحمل علامة تانيث؟ الأرجح - إنني - هو أن ظهور العلامة في مثل هذه المواضع لا يدل عملياً على وجود علامة مقدرة في الاسم الحالي من العلامة وإذا كان هناك من استنتاجات في هذا السياق فهي لا تتجاوز الدلالة على قانون المطابقة وبعض مناحيه التركيبية الخاصة، والفعل هنا يشترك مع جملة من التراكيب الأخرى التي تقتضي الوفاء بهذا المتطلب مثل الوصف، واسم الإشارة، والإرجاع الضميري، والاسم الموصول.

## الخلاصة

تناول هذا البحث قضية التثني المجازي من خلال أبرز التعميمات النحوية التي ارتبطت بها في كتب اللغة، تلك التعميم الذي يبيع معاملة المؤنث المجازي بالتذكير والتثني، وقد نوقش في هذا السياق جملة من العوامل والأسباب التي يعتقد بدورها في مشوه هذه المقولة واستدامتها في كتب النحو. وقد تبين أن النزعة التقعيدية الصارمة التي تعلمت بها الدراسات القديمة مع الإنتاج اللغوي المدروس قد أدت إلى إهمال بعض الخصوصيات الهامة المرتبطة بمسألة الجنس في اللغة، فالتثني المجازي، أو الجنس بعامة في التسميات التي لا تتوافق على معطيات بيولوجية حقيقية، هو في الواقع مرتبط بالتصورات الذهنية والنفسية للمتكلمين، ومن ثم مبني على العرف والاصطلاح مما يعني صعوبة تقنيه والسيطرة عليه بوسائل لغوية صرفة. وليس أدل على هذا الأمر من التعارض الواسع بين اللغات المختلفة (أو حتى بين لهجات اللغة الواحدة) فيما يذكر ويؤنث، إذ تذكر أشياء في لغة وتؤنث في أخرى أو العكس.

وتطرق البحث أيضاً في إطار الأسباب المسؤولة عن مقولة الجواز، لموضوع التنوع اللهجي وما قد يفرزه الجمع بين الاستعمالات المتعارضة من هذا الطريق من مقولات تقسم بالخلط وعدم التنقيح. وقد أشرنا في هذا الصدد إلى أن الأسلوب الذي عولجت به التنوعات اللهجية كان له دوره في ترسيخ فكرة الجواز إذ اتجهت الدراسات النحوية القديمة إلى الجمع والتوحيد انطلاقاً من بواقيها الحركة وأمدانها الأولية الرامية إلى وضع الصورة الموحدة للعربية وتثبيتها. وانسجاماً مع هذه المنهجية المعيارية فقد أهملت مظاهر التطور اللغوي التي يبدو أنها لعبت دوراً هاماً في إضفاء المزيد من الغموض والارتباك على هذه المسألة من مسائل الجنس المجازي وقد رأينا من خلال الجزء التجريبي الذي تضمنته هذه الدراسة أن عوامل التطور اللغوي، وكذلك عصر التباين الذي يعد من صميم الظاهرة اللغوية، كانا من بين الدوافع التي أدت إلى ظهور فئة من الألفاظ التي لا تنضوي بشكل حاسم تحت أي من قرعي العزو الجنسي. ولا شك أن التركيز على العينات التي لا تحوي سوى هذا الصنف ربما أدى إلى توهم جواز الأمرين، خاصة حين تكون أليات التحليل لا تعنى معير الجانب اللغوي للصرف وما يهدف إليه من استنباط الأحكام العامة.



وقد نوقش أيضاً في هذا السياق، سياق التطور اللغوي، مسألة اتجاه التطور، إذ تم تسليط الضوء على بعض الاستنتاجات المطروحة من قبل اللغويين القدماء والمحدثين في هذا الشأن، والتي تميل في مجملها إلى القول بأن التطور يسير باتجاه التفكير. وقد بينا أن هذا القول، الذي نشأ أصلاً عن ملاحظة عدد من المفردات التجارية التانيث التي تحولت مع الزمن إلى التفكير، لا يطرح تفسيراً مقنعاً لآلية التطور اللغوي وطبيعتها وإنما يقوم بالدرجة الأولى على الملاحظة السطحية لبعض وقائع التحول اللغوي التي جاءت بسبب عوامل معينة في صالح التفكير. وقد قمنا بمناقشة هذه العوامل وطرحنا تفسيراً مغايراً لشواهد التطور اللغوي المطروحة يعيد الجنوح الظاهري للتفكير بشكل أو بآخر إلى بعض التحولات التاريخية التي مرت بها مسألة التفكير والتانيث. وهنا تناول البحث عدداً من الدلائل التي تشير إلى أن التفريق بين المذكر والمؤنث بشكله الشمولي الذي تدخل فيه الجمادات والمعناني لم يكن موجوداً في المراحل المبكرة من عمر اللغة، وإنما كان محصوراً في بداياته في المسميات التي تتوافر على معطيات جنسية حقيقية. ولم يكن هذا التمييز المحدود معتمداً على التمييز الصرفي وإنما كان يتم بإطلاق مسميات مستقلة خالية من التاء (اب/أم) أو باستخدام ألفاظ مشتركة يُعتمد في إبراز معناها الجنسي من خلال السياق (زوج، عاشق، إلخ)، أو من خلال صيغ مختصة (مطلق، ناشز، ناهد، إلخ)، أو بواسطة علامات محدودة لتخصيص المؤنث (فرعاء، حبل وما شاكلهما). وبعد تعميم مسألة التمييز على كافة المسميات الممكنة في اللغة وإسفال الآلية الصرفية المخصصة لاستيعاب هذه الشمولية (التاء) حدث أن بقيت ألفاظ من المراحل الأولى كما هي لفترة من الزمن على حين تحول بعض منها إلى التفكير بسبب تلاشي التصورات الأنثوية التي رافقتها لابتداء من تلبية، وبسبب ترسخ لستراتيجية التفريق الصرفي من ناحية أخرى. ونظراً لاعتقاد الناقدة اللغوية اللاحق على استنتاج التانيث من العلامة الصرفية فإن الأقرب إلى الظن هو أن يُحكم على الألفاظ الخالية من العلامة بالتفكير ما لم يصحب الكلمة للعنية بعض القوميات الذهنية الموروثة أو المستحثة التي تعزز جانب التانيث وتخفي عن العلامة. ولهذا تحولت بعض الألفاظ المؤنثة إلى التفكير، وبقيت ألفاظ كما هي ربما بسبب اتصال الرواية والوثبات النسبي لما ارتبطت



به من تصورات ترجح كفة التانيث، كما التحقت ألفاظ أخرى تابعة للتانيث بالعلامة بسبب سيادة العلامة

وقد ناقشت الدراسة، علاوة على ما سبق، مسألة قصدية المتكلم، وما يولده المشترك اللفظي من وهم فيما يتعلق باحتمالات العزو الجنسي بالنسبة لبعض الألفاظ. وقد تم في هذا الصدد استعراض عدد من الأمثلة التي تؤكد في مجملها أن اللفظ الواحد الذي يستوعب دلالات متعارضة من حيث الجنس لا يقدم دليلاً على جواز التذكير والتانيث في ذلك اللفظ أو غيره من الألفاظ التانيث المجازي لأن العزو الجنسي في مثل هذه الحالات لا يتحدد على أساس اللفظ وإنما من خلال ما يقصد إليه المتكلم من معنى ومن هنا تأتي أهمية ملاحظة السياق الخطابي وتحليل مرامي المتكلم التي تعد المرجع الأوثق في هذا الشأن.

وفي الجزء السادس من الدراسة ركزنا على أسباب حصر مسألة الجواز في المؤنثات المجازية دون المفكرات المجازية على الرغم من تساويهما في عدم حقيقة الجنس. وقد لوحظ من خلال مراجعة التأويلات المختلفة التي عالجت موضوع التانيث والتذكير أنها ترتبط إلى حد بعيد بما قيل عن أصلية الذكر وفرعية المؤنث. ولكن هذه المقولة لا تقدم تفسيراً لغوياً شافياً لهذا الحصر ولعدد آخر من الظواهر الماثلة والمحتملة في شأن التذكير والتانيث وما يطرأ عليهما من تحولات. وقد أشرنا إلى أن تأييد فكرة الأصلية على أساس وجود لفظ مذكر هو «شيء» للتعبير عن معنى العموم، والقول بأن «كل مؤنث شيء»، و«شيء» مذكر ليس أكثر من استنتاج منطقي فوق - لغوي، ولا يضع أمام دارس اللغة وسيلة عملية لفرز ما يحدث من تشابك والتباس في مسائل التانيث والتذكير المختلفة. ومع أن اختيار كلمة «شيء» التي تمثل الصيغة الأقل وسمياً ومن ثم الأكثر اقتصاداً يعد منسباً إلا أنه لا يبدو معبراً عن أصلية من أي نوع إذ يغلب على الظن كونه مجرد اختيار اعتباطي للتعبير عن معنى العموم ولا يتضمن قصداً أو تعييناً في ناحية الجنس. ولهذا فلو عكس الاختيار وحاءت كلمة «شيء» مؤنثة فلن نكسر ذلك لأن يعوق اللغة في شيء. ويمكن تأييد ذلك بشواهد أخرى من داخل اللغة تدل على ميل عام إلى استحسان الشكل الظاهري للمذكر باعتباره الصيغة الحيلية الجاهزة للاستخدام في سياقات تركيبية لا تقتضي دلالات حسية، كما هو الحال في الضمائر المبهمة الفارغة piconastics التي لا تشير

إلى مرجع شخصي محدد ومن ثم لا تقل على سمات جنسية بالمعنى المعهود وإنما تنقي في الأسس لأداء وظيفة نحوية صرفة.

أما كون المؤنث مفتقراً إلى علامة تدل عليه فهو ناشئ أيضاً عن احتيار لعوي اعتباطي لتحفة اللغة بعد أن اتجهت إلى تعميم مفهوم الجنس على كافة الموحودات مكان خيار العلامة وسيلة لغوية حاسمة لتنظيم هذا التمايز. وقد بينا أيضاً من خلال تأمل بعض جوانب التطور اللغوي أن جعل وجود علامة التانيث إلزامياً بحيث يتوجب تقديرها إن لم تكن ظاهرة ليس دقيقاً، وأن وجودها في تصغير الأسماء المؤنثة الخالية منها لا يمثل دليلاً على كمنها التقديري كما ذكر بعض النحاة. ففي سياق التطور اللعوي الذي مرت به هذه الظاهرة، رأينا أن العلامة كانت تسيطر على كافة الاستخدامات المستجدة، وتتجه بالتدريج إلى الحول محل العلامات أو الأليات الأخرى لتمييز المؤنث من المذكر. وإذا اعتبرنا التصغير آلية توليد اشتقاقي تتحول المفردات بموجبها من هيئة أولية مستقرة إلى هيئة صرعية ناشئة فإن الكلمات المتولدة عن هذه العملية ستكون جديدة في مظهر العلامة ولهذا أميل إلى الخضوع لهذا النظام.

من كل هذا نخلص إلى أن ظاهرة التانيث المجازي لا يمكن تأطيرها من خلال مقولة موحدة كتلك التي شاعت في كتب النحو؛ فإباحة التنكير والتانيث في المؤنثات المجازية لا يمكن قبولها بسبب ما تنتج من جمل تعد خاطئة من وجهة نظر الناطقين باللغة كما رأينا في الأمثلة المذكورة في (١). كما أنه لا يمكننا في الوقت ذاته التجاهر المطلق لبعض أنماط التداخل التي قد تؤدي إلى وجود استخدامات غير مستقرة في شأن الجنس وإن كانت محدودة. فالمشكل هنا إن هو مشكل الإطلاق، فليس هناك جواز (للتنكير والتانيث) بإطلاق، وليس هناك منع لتجاوز الأطر المروية بإطلاق وإذا كان الإطلاق أو الاطراد هو مطلب جوهري من متطلبات التقعيد اللعوي، فإنه من الواضح أن ظاهرة التانيث المجازي معادية لهذه المعطيات وعليه فإن الأجر بالبحث اللعوي أن يعتمد إلى دراسة المسببات الموضوعية المؤدية للتنوع، ومحاولة تقصي الظروف والملايسات المجتمعية والتطورية والحضارية التي غالباً ما تأتي العينات اللعوية المدروسة لتعكسها لها.

وبهذا تكون هذه الدراسة قد شملت من الناحية العامة الكثير من القضايا الجوهرية التي تجعل من موضوع المؤنث المجازي موضوعاً على قدر كبير من

الخصوصية، تتشعب فيه الدلائل، وتتعارض فيه وجهات النظر، ويتداخل فيه اللغوي بعير اللغوي. وإذا كانت الدراسة الحالية قد ركزت بشكل كبير على المعطيات غير اللغوية التي تقف في سبيل الأخذ بالتعميم التحوي الشائع والقاتل بجواز التذكير والتأنيث في المؤنثات المجلزية، وما يرتبط به سبباً ونتيجة، إلا أن موضوع التذكير والتأنيث لا يزال حافلاً بالمواطن التي تحتاج إلى مزيد من النظر والدراسة والتدقيق على ضوء منهج علمي مطرد ومتعمد. إن ظاهرة الجنس في اللغة العربية تعد من الطواهر ذات الإشكال الواضح في تاريخ الدرس اللغوي لما فيها من تشعب وغموض، وتأويلات وتخريجات متشابكة يغييب عنها أحياناً الفرز الدقيق والمقدن للمادة اللغوية الذي يعد ضرورياً لضمان بقاء الأحكام وصدق لتطابقها على الظاهرة موضع الدراسة. وقد عبر ابن التستري عن هذه الإشكالية في مستهل كتابه «المذكر والمؤنث» حيث قال «ليس يجري أمر المذكر والمؤنث على قياس مطرد، ولا لهما باب يحصرهما كما يدعي بعض الناس»<sup>(١)</sup> وعبر برجسترلر عن وجهة نظر مماثلة حين قال بأن «التأنيث والتذكير من أعمض أبواب النحو ومسائلهما عديدة مشكلة، ولم يوفق المستشرقون إلى حلها حلاً جازماً مع صرف الجهد الشديد في ذلك»<sup>(٢)</sup>.

## الهوامش

- (١) انظر مثلاً ابن يعيش، ج ٥، ص ٩١ وكذلك ابن هشام، ص ١٨٢ والصلب، ج ١، ص ١٨ ومثله شروح الألفية الأخرى مثل صياء السالك وشرح ابن عقيل ولم تظهر هذه المعقولة التعصبيه في المؤلفات المحوية المبكرة وإنما جاءت على هذا النحو في مراحل متقدمة نسبياً.
- (٢) عمر، ص ٧٦
- (٣) العلامة (•) تشير إلى عدم لصولية الجملة المذكورة بعدها.
- (٤) في الكتب القديمة جاءت أكثر الأمثلة على القاعدة المذكورة مستخدمة «بالفعل»، ولكن ليس هناك فرق بين الفعل والصفة من جهة شروط المطابقة في التركيب التي مثلت بها، ثم إن المعقولة نفسها لم تقيد الفضية بالفعل، وإنما كان الحديث منصباً على الاسم بحيث يكون العزو الجنسي عائداً إليه في الأساس وليس إلى العناصر التركيبية الأخرى التي تنعكس من خلالها سمات الجنس. وبهذا يكون استخدام الصفة ولسم الإشارة وبعدها (كالأسماء الموصولة والإرجاع الصميري) من الوسائل المشروعة لاختيار تلك المعقولة.
- (٥) عن اعتبارية اللغة في مسألة التانيث المجاري انظر الجار، ص ١٢٨ وما بعدها.
- (٦) الفرق بين الجسسين في الإنسان والحيوان مدرك وثابت عبر الثقافات بغض النظر عن بروذه أو عدم بروذه في اللغة، أما العزو الجنسي المجاري فهو قابل للتأرجح بين الوجهتين عبر اللغات لأنه يقوم اتصالاً على التواضع والاصطلاح.
- (٧) انظر hobson-Lard, p. 100 حيث طرحت فكرة «الشبكة الدلالية» semantic network، التي تتألف من عدة عناصر من بينها الجنس.
- (٨) فندريس، ص ١٢٧.
- (٩) بالنسبة لكلمة «كرسي» هي العربية، انظر Colins French-English English French Dictionary أما بالنسبة لشكيز كلمة «شمس» فانظر Malaw, The Standard Urdu-English Dictionary, p. 47
- (١٠) كلمتا «رأس» و«سن» تعامدان بالتشكيك في كثير من اللهجات العربية ولكنهما تؤنشان في اللهجة المصرية الحديثة. أما في الاستخدامات القديمة فكلمة «رأس» منكورة وكلمة «سن» مؤنثة. انظر: الفراء، ص ٨٩ وابن الأنباري، ج ١، ص ٢٢٠
- (١١) الجار، ص ١٤١
- (١٢) انظر Gesenius, p. 391 في مقدمة المحقق لكتاب ابن النحري، ص ١٨.
- (١٣) الجار، ص ١٦٤-١٦٥
- (١٤) المرجع السابق، ص ١٦٦
- (١٥) بعد تمام حصول هذا الصنيع من الأخطاء المنهجية التي وقعت فيها الدراسات المحوية القديمة إذ شمل النحاة بدراساتهم مراحل متعاقبة من تاريخ اللغة العربية نبداً من حوالي مائة وخمسين عاماً قبل الإسلام، وتنتهي بختفاء ما يسمونه بعصر الاحتجاج؛ أي أنهم يشعرون ما يقرب من ثلاثة قرون من تاريخ لغة العرب. وتلك حقبة لا يمكن أن نطرح البعثة



- فيها ثابتة على حالها، كما أنهم أيضاً يعملون إلى إلهاب متعددة من نفس اللغة فيخلطون بينها، ويحاولون إيجاد نحو علم لها جميعاً. (حسن، ص ٢٦-٢٧).
- (١٦) تعد هذه القولجي من الموضوعات الرئيسة في علم اللغة الاجتماعي الذي شهد نشاطاً كبيراً في الثلث الأخير من هذا القرن. ولمراجعة بعض المنهجيات الخاصة بهذا الفرع من الدراسة اللغوية، انظر مثلاً هيسون، ١٩٩٠ وكذلك Chambers, 1995.
- (١٧) إذا أضفنا إلى الصورة بعض المعطيات اللغوية الحديثة المستقاة من نظرية الربط العامي، Government and Binding Theory فإنه من الممكن أن نتوقع وصفيّة رابعة ينتج الباحث بموجبها إلى البحث عن الأسس الأعمق أو الكليات universals التي تحكم ظاهرة من الظواهر بحيث يتم تفسير الأنماط الخارجة على لها خيارات بارامترية parametric choices تخص لهجة بعينها، أو على أنها مجرد مظاهر هامشية.
- (١٨) يمكن أن نجد من هذا القبيل ما نجده في الفرض بين ساه التمييزية و«ما» الحجازية، ولكن الدعاة قد أحسنوا الصنع إذ لم يمجوا اللهجتين ويصدروا حكماً عاماً يجوز نصب الخبر ورفع، وإنما قدموا كل لهجة على حدة مشيرين إلى طريقتها في الاستخدام. انظر مثلاً ابن هشام، ص ١٤٢-١٤٤.
- (١٩) فكرة الالتزام بعينة محددة في الزمان والمكان تعد من الدعائم الرئيسية التي يقوم عليها المذهب الوصفي في مقابل المنهج المعياري. وقد طرحت الدراسات التوليدية الحديثة فكرة مماثلة من خلال مقوله المتكلم/ المستمع المثالي الذي يمثل مركز الاهتمام في التنظير اللغوي لدى التوليديين. وتأتي هذه المثالية من جهة أنه عضو في مجتمع لغوي متجانس، ويعرف لغته معرفة تامة. (انظر Chomsky, Aspects of the Theory of Syntax, p.3). وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد من قبل علماء اللغة الاجتماعيين من جهة أنها تؤسس لنظرية مثالية وسكونية مجردة للغة في حين يطرح علم اللغة الاجتماعي (وخاصة في دراسات لايف) رؤية بنيائية تنظر إلى اللغة كظاهرة اجتماعية تقوم على التنوع والتطور (انظر: محمود، ص ٢٩٧-٢٢٠). وانظر أيضاً (Newmeyer, P 75). ولكن تشومسكي يذهب إلى أن فكرة المجتمع اللغوي المتجانس ليست تلك التي تصي مجموعة من الأفراد ذات سلوكه لغوي متطابق، فذلك أمر غير ممكن في الواقع، فهو يدرك أن الفرد يكتسب اللغة في محيط من التفاعل الاجتماعي المركب مع الآخرين الذين يتعلمون في طريقة كلامهم وفي الأسلوب الذي يفسرون به كلام الآخرين وأيضاً في المنطلقات الذهنية التي يقوم عليها إدراكهم اللغوي. انظر Chomsky, Knowledge of Language: Its nature, origin and use, P 16-17 وبهذا فإن فكرة المجتمع المثالي بالمعنى الذي أسسه تشومسكي تعد آلية منهجية ضرورية لتحلور بعض الفرضيات البديهية التي قد تقف في سبيل تدوين محتوى لغوي متماسك. (انظر Botha., P 66).
- (٢٠) محمود، ص ٢٩٩.

(٢١) لقراء، ص ٧٢

(٢٢) المرجع السابق، ص ٧٧

(٢٣) المرجع السابق، ص ٧٨.

(٢٤) المرجع السابق، ص ٨٢.

(٢٥) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢٦) انظر ابن سلعة، ص ٥٢، ٥٥ وانظر أيضاً الجعبري، ص ٢٢ وكذلك النحلي، ص ١٤٤-١٤٦.

(٢٧) انظر لقراء، ص ٧٢-٩٠، وايضاً ابن الأنباري، ج ١، ص ٢٨٢ وما بعده، وقلوب بين هذين الكتابين وبين ابن سلعة، ص ٥٢-٦٠، حيث تحتفي الإشارة إلى اللهجات بالنسبة لبعض الألفاظ، وهي حين ترد تكون معتمدة غالباً على ما جاء في كتاب القراء (٢٨) يؤدي التوسع المجازي دوراً كبيراً في هذه الناحية، فكثيراً ما تكتسب الكلمات معاني جديدة من هذا الباب، وهنا قد يختلف الجنس بحسب المعنى أو الشيء المراد، فالـ «مسك»، مثلاً، يذكر حين يرك بذاته، ويؤث حين يكون المرك رائحته، ويعتمد كل هذا على ما يقصده المتكلم عند إنشائه لكلامه، كما سنبين في الجزء الخامس من هذا البحث.

(٢٩) ابن الأنباري، ج ١، ص ٢٨٧.

(٣٠) لفظة «سَلَم» مثلاً نجد ما في بعض الكتب المتأخرة (مثل ابن التستري، ص ٥١) تُعد من ضمن الألفاظ التي تذكر وتؤث، وذلك دون ذكر الاسم التي بني عليها هذا الحكم ولكن عند التدقيق والرجوع إلى المصادر الأولى التي تناولت هذا اللفظ نجد أن الأمر لا يتناسب مع الصيغة التميمية التي صولت بها، فعبارة القراء تؤكد أن «سَلَم» مذكر، ولكن رلوي كتابه يشترك ويريد: «قال القراء: وقد أنشئت بيتاً فيه ثلاث السَلَم» (القراء، ص ٩٧)، وهذا البيت كما يذكر ابن الأنباري هو:

لما سلم في المسجد لا يرتقيها وليس لهم في سورة المجد سلم

(ابن الأنباري، ج ١، ص ٤١٥). وبهذا يكون هذا البيت قد استخدم كقطة انطلاق لمقولة جوار مريضة تخص هذه الكلمة مع احتمال كونه جاء كذلك لغرض استثنائي وأنه لا يعبر عن انفراد من أي نوع، وقد أخذت الكلمة نفسها عند ابن جني وابن سلعة وغيرهما مما يستخدم بالمعكبر لا غير (انظر ابن سلعة، ص ٥٨، وايضاً ابن جني، المعكبر والمؤنث، ص ٧١).

(٣١) فيما يخص هذه النقطة، راجع الجزء الرابع من هذه الدراسة.

(٣٢) كثير من كتب المعكبر والمؤنث تحير الوجهين في الكلمات «ذهب» و«سكين» و«سلطان» مع بعض التقلبات في درجة التفصيل التي تأتي على عكس ما هو موجود في الاستعمالات الحديثة: فالأفضل فيما يبدو في كلمتي «ذهب» و«سلطان» لدى القدماء هو التثنية، وفي كلمة «سكين» التذكير، وكل ذلك على عكس ما مجده في العربية الحديثة في هذه النقطة انظر مثلاً القراء، ص ٨٢، ٩٦، وابن الأنباري، ج ١، ص ٤١٠، ٤١٦-٤١٥، وابن سلعة، ص ٥٦، وابن جني، المعكبر والمؤنث، ص ٦٨، ٧٢.

(٢٣) الحصص اللغوية لا زال يتربد هي قبول التفكير شمس، وحرب، ونفس، وما جرى محرماً على الرعم من وجود قاعدة تبين الوجهين.

(٢٤) الجدي، ج ٢، ص ٦٤٤.

(٢٥) في حالات نادرة وحدود ضيقة جداً يمكن أن يسهل البحث بعض ملامح التغير عند مقارنة بعض الألفاظ في المراحل المتباعدة، أو من خلال ما يرد في بعض المصادر التي تعنى بموضوع اللحن.

(٢٦) تقدم الدراسات الحديثة في مجال علم لغة الاجتماعي عدداً من الحقائق حول التنوع اللغوي ربما كانت غائبة عن الاتجاهات اللغوية التي لم تلتفت إلى حقيقة التداخل بين اللغة والعوامل الاجتماعية والبيئية. إن الوعي بهذه الجوانب يجعلنا ندرك مثلاً أن بإمكان الشخص الواحد استعمال أكثر من متغير لغوي وأنه يمتلك حصيلة لغوية واسعة تمكنه من التنويع والتغيير والتبادل اللغوي. ولأن الأشخاص ضمن البيئة الجغرافية الواحدة يختلفون في تحقيق السمات اللغوية، فهم يختلفون في اللفظ أحياناً وفي اختيار المفردات أو التركيب اللغوية المختلفة. (انظر عبدالجواد، ص ١٨٥)

(٢٧) ولعل هذا الخلط سيقى ما لم يتم حسم الأمر لصالح إحدى الجهتين وهو ما يتطلب وقتاً وطروفاً خاصة لا يمكن التنبؤ بها على وجه الدقة في ظل تعقد الظاهرة اللغوية وتداخل مؤثراتها.

(٢٨) لا يوجد مصادر وفيرة ترصد مثل هذه التغيرات في اللهجات الحديثة ولكن من المؤكد أن اللهجات الراهنة ليست دائماً على وفاق في شأن التفكير والتأنيث كما ذكرنا في التعميق رقم (١٠).

(٢٩) يعد القياس عاملاً من عوامل التطور اللغوي. وقد تتبع عبدالعزيز مطر جملة من الألفاظ المؤنثة التي تحولت عن هيئتها السابقة بتأثير القياس إذ تجيء إضافة التاء إلى الألفاظ التي كانت حالية منها نتيجة قياسها على الكلمات التي تحمل على التأنيث باستخدام التاء. ومن هذا «مروسة» و«مجبورة» و«مكرنة» و«مكسلنة» و«مضبنة» و«مريانة» هي لغة العامة في الأندلس وصقلية. (انظر: مطر، ص ٣٥٠-٣٥٥).

(٤٠) انظر مثلاً ابن سلمة، ص ٥٤، ٥٥ وكذلك ابن جني، المنكر والمؤنث، ص ٥٩، ٨٩

(٤١) انظر: Frances, p.p. 212-213

(٤٢) Buxton, p. 24.

(٤٣) قد تكون هذه العبارة ذات صلة بالرأي الذي يسمح بالتذكير والتأنيث في المؤنثات المعيارية ويجمع ذلك بالنسبة للمذكرات المعيارية من جهة أنها تدعوه وتمهد له. انظر الغراء، ص ٨١.

(٤٤) ليس، ص ١٦١



(٤٥) المرحح السابق، ص ١٦١

(٤٦) من الكلمات المؤنثة التي تحولت إلى التفكير في العربية المعاصرة وبعض اللهجات الحديثة: كلس، قلس، قلم، سلق، ضلع، قخذ، قوس، نعل، بئر، دلو. (المقارنة بالاستخدامات القديمة، انظر مثلاً: ابن جني، المعرر والمؤنث، ص ص ٤٥-٤٩) أما هي التحول من التفكير إلى التأنيث فلا يوجد سوى النذر القليل من اللفظ التي ربما عدت من هنا القليل، مثل «بطر» في بعض اللهجات الحديثة، ومكرش في اللهجة المصرية. (انظر: أنيس، ص ١٦٥).

(٤٧) من المهم أن ننبه هنا إلى أن ما سنطرحه هنا لا يعد تحليلاً كاملاً وبعيداً لجواب التطورية المختلفة التي مرت بها المادة اللغوية في ناحية الجنس، فبذلك بحاجة إلى عرض متخصص في آليات ومنهجه، ولكن الهدف هنا هو تقديم بعض الفرضيات والاستنتاجات التي ربما كانت كلفة للكشف عن إشكالية المراجع موضع النقاش.

(٤٨) يرى أحمد الجندي أن «السامعين القدماء لم ينفوا ظاهرة التفريق بين المذكر والمؤنث، لذلك لما أُنشئوا يفرقون بين المذكر والمؤنث في عهد أحدث، حدث هذا الفلق وذلك البس، وكان هذا الفلق يصور شيئاً من نظامها في عصورها السحيقة» (الجندي، ج ٢، ص ٦٤٢).

(٤٩) القول بأن استجلاب علامة التأنيث جاء متأخراً لا يعني أن التفريق (المحدود) بين الكاشات التي تتمايز طبيعياً من حيث الجنس لم يكن موجوداً البتة إلى النظر إلى المخلوقات من الإنسان والحيوان على هذا الأساس (أساس التمايز الجنسي واللغوي) هو أمر مشترك بين المجتمعات البشرية سواء عبرت عنه لغوياً أم لا، وسواء عممت تصوراتها في هذه الناحية على كل الموجودات أم لا ولهذا نجد اللفظاً مثل «أب» و«أم» مستعملة في كثير من اللغات حتى تلك التي لا تتبع نظاماً ثنائياً شاملاً للتمييز في ناحية الجنس كالإنجليزية والفارسية على سبيل المثال ويمكن أن نجد من هذا القبيل بعض التباينات في العربية التي لا تحمل لياً من العلامات المصروفة للتمييز كـ «أب» / «أم» / «محمل» / «مخل» ونحو ذلك والذي يوجب على الفطن هنا أن يكون مثل هذه التباينات من نتائج مرحلة سابقة مبكرة لم تكن بحاجة إلى التفريق في الجنس بالشكل الذي ظهر به فيما بعد وينبغي ألا يكون هذا مستغرباً فالتفريق بين هذه المسميات لا يصدر بالضرورة عن إلزام لغوي معين ولكنه يأتي في مجمله انعكاساً للأوضاع الاجتماعية والمعرفية في المجتمع الناطق باللغة.

(٥٠) يبدو أن علامات التأنيث الأخرى (الألف الممدودة والمقصورة) تمثلان مرحلة مبكرة كانت تستخدم التمييز على أساس الجنس في حدود ضيقة، أي في نطاق المؤنثات الحقيقية عابداً ولعله بسبب هذه المحدودية نجد تلك الصيغ أغلب ما تكون في صفات الأحياء (عراء، سمراء، فرعاء، نجلاء، فتحاء، إلخ، حيل، عرث، سكرى، عطشى، ولهى إلخ). ولهذا نجد أيضاً أن تلك العلامات غير منتجة مقارنة بالهاء التي تمثل الآلية الاشتقاقية الأكثر جاذبية

(٥١) يعلن القراء لسقوط التاء من مثل تلك الكلمات بكونها تمثل وصفاً، لاحظ فيه للمبكر، وإنما هو حلاص للمؤنث، فلم يحتلوا إلى التاء (انظر القراء، ص ٥٨). ولنظر أيضاً ابن الأسدي، ج ١، ص ١٤٨-١٥٠). وفي هذا الصدد يروي لنا التاريخ اللغوي عدداً ضخماً من الألفاظ على وزن فاعل جاءت خالية من علامة التأنيث (انظر ابن الأسدي، ج ١، ص ١٢٠-١٢٩). ولعل للكثرة النسبية لهذه الألفاظ وكذلك أيضاً شيوع كثير منها على الألسنة واتصال ذلك بمير الأجيال قد أدى إلى رسوخ هذه الصيغة ولستدامة استخدام بعضها بالشكل المبرور. ولا تزال هذه الصيغة (صيغة الفاعل الحالية من التاء) تستخدم في باب الأوصاف الحاصلة بالمؤنث في بعض اللهجات الحديثة مثل «طالب»، «معلم»، «عاهر»، «بارع»، «عانس»، «معلم»، «ناشر»، «لاصح»، إلخ. ولكنها على الرغم مما تمتعت به من شيوع ورسوخ لم تسلم من تسلط استراتيجية العلامة فوجد في بعض اللهجات استخدامات مثل «عاهرة»، «مؤنثة»، «وعاشقة»، وهذه الأخيرة قد وردت بالتاء منذ عهد مبكر (المرجع السابق، ج ١، ص ١٢٩). وهناك أيضاً بعض الألفاظ الأخرى التي خصصت لآخر أمرها للتاء وذلك بعد أن اقترنت بمعنى جديدة يشترك فيها المنكر والمؤنث واكتسبت لذلك شيئاً من اللبس مثل لفظ «مأهر» الذي يخلو من التاء حين يراد الطهارة الحاصلة بالنساء، ويقترن بالتاء حين يراد مطلق الطهارة، ولفظ «قاعد» الذي يستخدم بغير تاء حين يكون المعنى متطفاً بالقهر، من المهيض، وبالتاء حين يراد معنى الجلوس وهو لا يختص بجنس دون آخر. (المرجع السابق، ج ١، ص ١٤٨-١٥٠).

(٥٢) يقال «فرسة» و«أسدة» على الترتيب (انظر ابن الأنباري، ج ١، ص ٥٢، ٦٦، ٧٩). ولا يخفى أنه لا يوجد أثر لمثل هذه الاستعمالات في اللهجات الحديثة إلا ما يأتي من قبيل التباعدة في التعميم overgeneralization في المراحل المبكرة من اكتساب اللغة. ولكنها بحسب الروايات قد وردت، ولعل اعتقادها يعود إلى تراجع استراتيجية التوسم بالعلامة فيما يخص هذه الألفاظ بالذات لصالح استراتيجية أخرى يكون التمييز فيها في ناحية الجنس بواسطة تخصيص كل لفظ بجهة معينة. أي أنه بدلاً عن الثنائية فرس/فرسة، وأسد/أسدة، يقال فرس/حمر، وأسد/أموة. وهناك استراتيجية ثالثة قد يلجأ إليها عند الحاجة للفصل بين المنكر والمؤنث فيقال مثلاً «أسد نكر» و«أسد أنثى»، و«فرس نكر» و«فرس أنثى» (المرجع السابق، ج ١، ص ٦٦، ٧٩).

(٥٣) قد تتخلف بعض الألفاظ عن الانحياز بركب العلامة بسبب هيئتها الصريحة الأصلية التي لا تدل إضافة علامة التأنيث. ومن هذا الصنف لفظ «محة» التي تدل أنها جاءت لتشير على العموم إلى نوع معين من الأفعالي السالبة قرنه القماء بتصورات لثنوية ولهذا حين يحتاج المتكلم في المراحل اللاحقة إلى التفريق بين أفراد هذا الصنف من الأفعالي من حيث الجنس فإنه لن يستطيع الإتيان بالتاء التي تعد الوسيلة الصريحة القياسية وهكذا يروي «رايت حية على حية»، (انظر القراء، ص ٧٠)، ومثله «الأروية» (أنثى فرعل).

والمطابقة (نوعية كبر من الوزنة). ولشأنه إذ يستخدم كل منها للمذكر المؤنث (انظر ابن الأنباري، ج ١، ص ٦٩، ١٢٢). ويكون الاستدلال على الجنس هنا من خلال ما دوحى به العلامات التركيبية وليس من خلال اللفظ الذي لا يفرق هنا لتمييز.

(٥٤) ومن ذلك أيضاً قولهم شبيخة، وعجوزة، فهما يدلان في العربية على التأنيث من علامة، كما ورد أيضاً «علامة» ومرجلة، مع أن اللغة استخدمت في عهدها الأولى اللفظاً حاصلة لهذه المسميات (مجازية) و«مرآة» على الدقيق). انظر في كل ذلك ابن الأنباري، ج ١، ص ٥٢، ٥٤.

(٥٥) جاء عند إبراهيم النيس عباره «فقدت فكرة التأنيث» انظر: نيس، ص ١٦٤.

(٥٦) النجار، ص ١٦٢.

(٥٧) نيس، ص ١٦٢، ١٦٤.

(٥٨) النجار، ص ١٦٤.

(٥٩) الجندي، ج ٢، ص ٦٤٢.

(٦٠) ومما يقرر هذا الافتراض أن اللغات السامية (كالآرامية والعبرية) تعكس الفرق في الجنس من طريق وسم المؤنث بعلامة صرفية محصورة شبيهة بالتاء المستخدمة في العربية. (انظر عمارة، ص ٢٧-٢٨، وكذلك برجستراسر، ص ١٥). وهذا يعني أن التأنيث في هذه اللغات سيمر في مسيرته التطورية بمراحل مشابهة إلى حد ما لتلك التي مرت بها العربية حيث سيكون الشكل الصرفي للكلمة في مرحلة ما بعد العلامة مسانداً للتذكير أكثر من التأنيث.

(٦١) جاءت الإشارة إلى هذا في مقدمة أحمد عبدالمجيد مريني لكتابه: ابن التستري، ص ١٧.

(٦٢) انظر مثلاً: الفراء، ص ٩٦، وابن الأنباري، ج ١، ص ٢١٩-٢٢٠.

(٦٣) انظر مثلاً ابن التستري، ص ٧٥، وابن جني، المفكر والمؤنث، ص ٦٧.

(٦٤) انظر مثلاً: الفراء، ص ٧٤، ٩٨.

(٦٥) ابن جني، الحاصل، ج ٢، ص ٤١٦.

(٦٦) مع أن اللفظ الذي يشير إلى اسم القبيلة هو لفظ مفرد ولا يعمل مظهره الصرفي أي صلة بالتأنيث لكون مصدره الأساسي الذي نشأت عنه التسمية مصدراً مذكراً (أسماء القبائل هي الأصل لأسماء رجال يعود إليهم نسب القبيلة)، إلا أن معنى القبيلة هو معنى مؤنث ولذلك يكون التأنيث حين يرد ذلك، أما جمع التذكير فيستخدم حين يقصد المتكلم إلى الحديث عن مجموع الناس الذين تتكون منهم القبيلة. وهذا يقوم بدوره على مسرع لغوي لحر معرف معبداً للتغليب (تغليب المذكر) في الجماعات التي تشتمل على الحسمين ولم تتوسع في هذه القضية لكونها ليست خاصة بالمؤنث المجازي الذي نحن بصدده.

(٦٧) الفراء، ص ٨١.

(٦٨) ابن جني الحاصل، ج ٢، ص ٤١٥، وكذلك: ابن يعيش، ج ٥، ص ٨٨.

(٦٩) أنس، ص ١٦١

(٧٠) ابن يعيش، ج ٥، ص ص ٩٢-٩٤.

(٧١) من أوائل الملاحظات في هذا الشأن تلك التي حاعت عند سيبويه، وستعرض لها في هذا الجزء، لكن سيبويه لم يتناول الحكم على المؤنث المحلزي بالشكل الذي أشاعته القاعدة المتأولة. (انظر: سيبويه، ج ٢، ص ٢٤١).

(٧٢) التبري، ص ٢٥.

(٧٣) لذا فإنه يمكن لما أن نتصور أنظمة لغوية معينة قد تعكس الوسم الصرفي بحيث يكون المذكر مثلاً بعلامة والمؤنث بدون علامة، أو تلحق علامة خاصة بكل منهما، ومع أنه لا يوجد بين أيدينا الآن أمثلة واسعة إلا أنه يوجد بعض الدلائل التي يمكن الاسترشاد بها في هذه القضية. فلو أخذنا اللغة الفرنسية، التي تشبه العربية من جهة تقسيمها بالأسماء إلى مذكر ومؤنث لا غير، نجد أنها تصح علامة للتذكير وأخرى للتانيث تظهر في أدوات التعريف أو التنكير *un* أداة للتنكير مع المذكر المفرد، و *une* أداة للتنكير مع المؤنث المفرد، وأما *le* و *la* و *l'* و *les* فتستخدم على الترتيب لتعريف المذكر المفرد، والمؤنث المفرد، والمذكر الجمع، والمؤنث الجمع (انظر: Palmeri and Milligan, p. 11) وتستخدم الأسماء مع الأدوات الإعرابية علامة للمذكر الحقيقي وأخرى للمؤنث الحقيقي، وعلامة تامة مع الجنس المعابد كما تميز أيضاً بين هذه العناصر في بعض الأنواع من التراكيب الوصفية، إذ نجد كلمة *gai* «جيد» تصبح *guter* للمذكر و *gute* للمؤنث و *gutes* للمعابد (انظر عمارة، ص ص ١٢، ٢٥). ولو تناولنا في هذا الصدد الشائبة معرفة / نكرة (والتي تشبه الثنائية مذكر / مؤنث من جهة علاقتها بمقولة الأصل والفرع) في لغة مثل البيانية فإننا نجد أنها تلحق معنى معاكساً لما هو موجود في العربية، إذ إنها تلحق العلامة بالنكرة وتترك المعرفة بلا علامة (الأنصاري، ص ٩).

(٧٤) سيبويه، ج ٢، ص ٢٤١

(٧٥) ابن يعيش، ج ٥، ص ٨٨

(٧٦) انظر في هذا الشأن: الفهري، ص ص ١٢٠-١٢١. ولاحظ هنا أن الضمير في الأمثلة السابقة يشبه الضمير *it* في الإنجليزية حين يكون حشوياً كما في *it is clear that he won't go* = (إنه لو أصبح) أو من الواضح أنه لن يذهب، غير أن الفرق بين العربية والإنجليزية يكمن في أن هذا النوع من الضمائر يكون فارغاً في العربية (= مستتراً) ومملوءاً في الإنجليزية ولكن الوظيفة التي تؤديها هذه الحشويات واحدة فهي ليس لها أي دور دلالي في الجملة وإنما فهي لا تشير ولا يمكن أن يشار إليها بضمير آخر، كما أنه لا يمكن استخدامها كنقطة *focus* كما هو الحال في الضمائر العائنة. وإنما يقتصر دورها على الحظب التركيبي للصرف.

لمراجعة خصائص الضمائر المعبمة *pleonastics*، أو *expletive* كما يشار إليها أحياناً.

انظر Haegeman, p. 62

(٧٧) يختص هذا النوع من الأفعال بهذه الخاصية التي أشرنا إليها إذ تأخذ مفعلاً (بحويًا) هو عبارة عن صمير العلقب بالطراد.

(٧٨) الجهلطان (ب) و(ج) مأخوذتان من الفهري، ص ١٢١، ١٢٢.

(٧٩) يحتمل أن يكون وجود الصمير الإلزامي في جانب منه دليلاً على موقع الفاعل الأصلي في العربية مما يجعل من هذا الموقع مطلباً كلياً لا مناص من الوفاء به لصمان سلامة التركيب.

(٨٠) انظر Collins French/English English/French Dictionary, p. 46

(٨١) يمثل هذا النمط من الاستدلال واحداً من المآخذ على الدراسة النحوية القديمة في مجال التفكير والتأنيث إذ يتصح المزوع إلى وضع تعميمات عريضة مبنية على النظر في جزئيات ونماذج محدودة لا تعبر عن الصورة بكاملها انظر في نقد هذه النقطة ابن التستري، ص ٤٩

(٨٢) ابن يعيش، ج ٥، ص ٨٨

(٨٣) انظر على سبيل المثال المرجع السابق، ج ٥، ص ٩٦

(٨٤) قد نشور بالطبع عجلة التحولات في المفاهيم والأنواعات اللهجية لتُخرج بعض الألفاظ من الفئة الأولى إلى الثانية أو العكس.

(٨٥) بعض هذه التحولات يعود إلى عهود قديمة، انظر مثلاً الكسائي، ص ١٢٠، ١٢٥، ١٢٨. وإيضاً ابن الأنباري، ج ١، ص ٥٢ وما بعدها. وقد حدث في اللهجات الحديثة أن تحولت الألفاظ مثل «حمراء» و«بيضاء» و«صمرَاء» إلى «حمرة» و«بيضة» و«صحرة» على الترتيب مع أنها موسومة أصلاً ولكن بعلامة غير الفاء. (انظر مقدمة المحقق لكتاب ابن فارس، ص ٢٧). ومن ذلك أيضاً كلمة «عصاء» التي تحولت إلى «عصاة» في بعض لهجات الجزيرة ومن الأمثلة القديمة على هذا ما ذكره ابن الأسدي في لفظ «خنفس» الذي مؤنثه «خنفساء» وتؤنثه بنو أسد على «خنفساء» (ابن الأنباري، ج ١، ص ١٠٤).

(٨٦) فهي تشبه من هذه الناحية المعوت المستحثة. وقد ورد في التعليقة لـ «التصغير يقوم مقام الصفة، ففواك (زيد) بمنزلة فواك زيد صغير» (الفارسي، ج ٢، ص ٣٤٠)

(٨٧) انظر: ابن يعيش، ج ٥، ص ٩٦

(٨٨) ابن التستري، ص ٤٧.

(٨٩) برجستراسر، ص ١١٢.

## المراجع

### المراجع العربية:

- ١ - أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، ط٤، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٢.
- ٢ - ابن الأنباري، أبو بكر: المذكر والمؤث، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، دار الكتاب المصري، ١٩٨١.
- ٣ - الأنصاري، محمد طاهر: التعريف والتنكير: مقارنة بين العربية والنيبالية، (بحث غير منشور).
- ٤ - برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، تعليق رمضان عبدالنواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
- ٥ - ابن التستري، سعيد: المذكر والمؤث، تحقيق أحمد عبد المجيد هريدي، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٣.
- ٦ - التونسي، مصطفى زكي: علل التغيير اللغوي، حوليات كلية الآداب، الحولية ١٢، الرسالة ٨٤، الكويت، ١٩٩٢-١٩٩٣.
- ٧ - الجعبري، إبراهيم عمر: ترميز التذكير في القانيث والفنكير (منظومة)، شرح محمد عامر أحمد حسن، ط١، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٩١.
- ٨ - الجندي، أحمد علم الدين: اللهجات العربية في التراث، ليبيا، الدار العربية للكتاب، ١٩٧٨.
- ٩ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة، دار الكتب، ١٣٧١.
- ١٠ - ابن جني، أبو الفتح عثمان: المذكر والمؤث، تحقيق طارق نجم، ط١، جدة، دار البيان العربي، ١٩٨٥.
- ١١ - حسان، تمام: اللغة بين المعيارية والوصفية، الدار البيضاء، دار الثقافة، ١٩٥٨.
- ١٢ - ابن سلعة، أبو طالب المفضل: مختصر المذكر والمؤث، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة، الشركة المصرية للطباعة والنشر، ١٩٧٢.



- ١٢- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب، تحقيق عبدالسلام هارون، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
- ١٤- الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان، تحقيق مصطفى حسين أحمد، بيروت، دار الفكر، بدون تاريخ.
- ١٥- عبدالجواد، حسن شقير: «نحو منخل علمي لدراسة اللهجات العربية المعاصرة»، الملتقى الدولي الثالث في اللسانيات، الجامعة التونسية، سلسلة اللسانيات، عدد ٦، ١٩٨٦.
- ١٦- ابن عقيل: شرح ابن عقيل، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، دار التراث، ١٩٨٠.
- ١٧- عمارة، إسماعيل أحمد: ظاهرة التانيث بين اللغة العربية واللغات السامية، ط ١، عمان، مركز الكتاب العلمي، ١٩٨٦.
- ١٨- عمر، أحمد مختار: العربية الصحيحة: دليل الباحث إلى الصواب اللغوي، القاهرة، عالم الكتب، بدون تاريخ.
- ١٩- ابن فارس، أحمد: المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالنواب، ط ١، القاهرة، مطبعة الفجالة الجديدة، ١٩٦٩.
- ٢٠- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد: التعليقة على كتاب سيبويه، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي، ط ١، الرياض، مطبعة الحسني، ١٩٩٣.
- ٢١- الفراء، يحيى بن زياد: المذكر والمؤنث، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٧٥.
- ٢٢- الفهري، عبدالقادر الفاسي: البناء الموزني: نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، ط ١، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر، ١٩٩٠.
- ٢٣- الكسائي، علي بن حمزة: ما تلحن فيه العامة، تحقيق رمضان عبدالنواب، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
- ٢٤- محمود، عشاري أحمد: التوحيد بين اللسانيات الحديثة والعربية في دراسة اللهجات، سلسلة اللسانيات، عدد ٥، ١٩٨١.

٢٥ - مطر، عبدالعزيز: لحن العلامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

٢٦ - النجار، شوقي: مشكلات لغوية، ط ١، جدة، مطبوعات تهامة، ١٩٨٤.

٢٧ - ابن هشام، جمال الدين: شرح قطر الندى ويل الصدى، ط ١، القاهرة، دار الثقافة، بدون تاريخ.

٢٨ - ابن يعيش، موفق الدين بن علي: شرح المفصل، بيروت، عالم الكتب، بدون تاريخ.

#### المراجع المترجمة :

٢٩ - فندريس، ج: اللغة، ترجمة عبدالحميد النواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، ١٩٥٠.

٣٠ - هندسون، د: علم اللغة الاجتماعي، ترجمة محمود عياد، ط ٢، القاهرة، عالم الكتب، ١٩٩٠.

#### المراجع الأجنبية:

- 30 - Bicerton, Dere;: "Quantitive versus dynamic paradigms: the case of Montreal que" in Charles-James N. Baily and Roger W. Shuy (eds), New Ways of Analyzing Variation in English, Washington, D.C. Georgetown University Press, 1973.
- 32 - Botha, Rundolf P.: Challenging Chomsky: the generative garden game, Cambridge, Mass., Basil Blackwell, 1989.
- 33 - Chambers, J. K.: Sociolinguistic Theory, Cambridge, Mass., Blackwell 1995.
- 34 - Chomsky, N.: Aspects of the Theory of Syntax, Cambridge, Mass., MIT Press, 1965.
- 35 - Chomsky, N.: Knowledge of Language: Its nature, origin and use, New York, Praeger, 1986.
- 36 - Frances, W. N.: Dialectology: An Introduction, London. Longman, 1983.



- 
- 37 - Gesenius: Hebrew Grammar, Edited by E. Kautzsch, English Edition by A. E. Cowley, London, England, 1980.
- 38 - Haegeman, Lilian: Introduction to Government & Binding Theory, 2nd Edition, Oxford, Blackweel, 1996.
- 39 - Johnson-Laird, Philip N.: "How is Meaning Mentally Represented" in Meaning and Mental Representations, eds. by Umverto Eco, Marco Santambrogio and Patrizia Violi, Bloomington, Indiana, Indiana University Press, 1988.
- 40 - Mawlawi, Abdul Hag. The Standard Urdu-English Dictionary, Delhi, date unknown.
- 41 - Newmeyer, F.: Grammatical Theory. Its limits and its Possibilities, 1983, Chicago, University of Chicago Press.
- 42 - Plameri, Joseph: and E. E. Milligan: French For Reading Knowledge 1969, Second ed., Boston, Mass.
- 43 - Thomas, R. H. (G. Ed.): Collins French-English English French Dictionary 1982, New York, Berkley.